الجزء الثاني

محاكمة الإخوان المسلمين

obeikandl.com

obeikandl.com

الدين للسياسة أم السياسة للدين ؟

هذا هو السؤال الذي واجهه الإخوان المسلمون منذ أن أسسوا جماعتهم في بداية الثلاثينيات من القرن الحالي ، وإن كانت إجابتهم عن ذلك السؤال تقول : بأن السياسة للدين ، إلا أن معارضيهم يتهمونهم بأنهم يعملون بالدين للسياسة ، أي أن الدين وسيلة لأهداف أعلى وهي السياسة .

والغريب أن الإخوان لا ينكرون ذلك فهم يقولون : بأنهم يدعون إلى إقامة الحكومة الإسلامية كجزء من الشريعة ، وأن الرسول ﷺ كان نبيًا وحاكمًا ، ويرد عليهم خصومهم بالقول : إن آيات القرآن ونصوص الأحاديث الدينية لم تشر إلى ضرورة إقامة الخلافة الإسلامية ، وأن إشارة الرسول لأبي بكر الصديق بإمامة الناس في الصلاة بدلًا منه أثناء مرضه الأخير ، لا تعني أنه ﷺ قد أشار عليه بالخلافة والحكم من بعده بدليل أن المسلمين وليس الرسول هم الذين بايعوا أبا بكر للحكم وكان يمكن أن يبايعوا غيره .

ولما كان الإخوان قد بدأوا نشاطهم كجمعية للإرشاد والوعظ ، فقد كان تحولهم للعمل السياسي أشبه بولادة قيصرية ، ويفسر بعض المؤرخين ذلك التحول بسبب تقاعس أحزاب الأغلبية في مصر ، خاصة حزب الوفد ، عن التعبير عن طموحات الشعب والتنازلات التي قدمها الوفد أمام الملك فاروق والإنجليز ، فخلت الساحة من الحزب الذي يقود الجماهير إلى الإصلاح المنشود فتقدم الإخوان لملء هذا الفراغ ، ولذلك كانت الخصومة بين الوفد والإخوان أعلى صوتًا من الخصومة بين أحدهما

وبين الملك والسراي .

. وإذا كان الإخوان قد تعرضوا لمحاكمات كثيرة ـ عبر تاريخهم الطويل ـ فإن محاكمة أفكارهم ومواقفهم لم تتم إلا نادرًا ، لذلك ذهبت إلى المستشار مأمون الهضيبي ـ ابن حسن الهضيبي المرشد الثاني للإخوان بعد المرشد المؤسس حسن البنا ـ وهو ـ الهضيبي الابن ـ أبرز أقطاب الإخوان الآن والمتحدث الرسمي باسمهم في مجلس الشعب المصري ، وجرى الحوار [1] معه ـ هادئًا مرة وساخنًا مرات ـ حول كثير من مواقف الإخوان وأفكارهم ، وللأمانة فقد كان الرجل صريحًا في إجاباته رحب الصدر في نقاشه ، دون أن يتحرج من الإجابة عن أي سؤال ، مهما كان ساخنًا .

* هناك اتهام للإخوان المسلمين يقول بأنكم تطلقون بعض الشعارات المبهمة والفضفاضة دون تحديد واضح مثل شعار « الإسلام هو الحل » فأي إسلام تقصدون ؟ هل هو إسلام الريان وشركات توظيف الأموال أم إسلام الخلفاء الراشدين ، أم أن للإسلام مفهومًا مختلفًا لديكم ؟

نعم نحن نؤكد أن الإسلام هو الحل وهذا مبدؤنا وعقيدتنا ، وليس هذا شيئًا من عندياتنا أو اخترعناه نحن لكنه هو حكم الله : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ ، وحينما ننادي بهذه القاعدة فإننا نريد من الناس أن يعودوا إلى أصل مفتقد ، ونريد من الدولة أيضًا أن تعود إلى هذا الأصل المفتقد ، وهو أن تعود في كل سياستها

(1) أجري هذا الحوار في عام ١٩٨٩ .

وفي كل فلسفة الحكم وفي كل أمورها داخلية وخارجية وحربية واقتصادية .. إلخ إلى الإسلام لتعرف ما هو حكم الإسلام في أية خطوة تخطوها أو قرار تتخذه ، أو موقف تقفه ، ثم تطبق هذا الحكم ، فإذا كان الأصل مفقودًا ، فيجب علينا أولًا أن ننادي بتمكين هذا الحكم ، ليجتمع المسلمون جميعًا على ضرورة إقامة هذا الأصل غير الموجود أو المفتقد في الواقع .

فإذا اتفقنا جميعًا على هذا الأصل وضرورته فلنختلف بعد ذلك أو نتفق ليس مهمًا ، المهم هو أن نتفق حول الأصل أو الأساس ، وهو حكم الله ، قد تختلف الاجتهادات وهذا أمر مقبول ، وقد وجد منذ عصر الرسول ﷺ ، وعلى سبيل المثال فقد قال الرسول ﷺ لصحابته وجيشه ما معناه : « **لا يؤمن أحدكم حتى يصلي العصر في بني قريظة** » أو : « **من كان مؤمنًا بالله ورسوله فليصل العصر في بني قريظة** » ، وأمرهم أن يغزوا بني قريظة ويخرجوا اليهود منها ، فجد المسلمون وسارعوا عدوًا نحو بني قريظة ولكن الشمس مالت للمغيب ولم يصلوا بعد إلى بني قريظة ، ورأوا أنهم لن يصلوا إليها إلا بعد مغيب الشمس ، فتوقفوا ليبحثوا الأمر فيما بينهم ، قال البعض : لقد أراد الرسول ﷺ أن يحثنا على الغزو والإسراع به قدر طاقتنا ولهذا يجب أن نصلي العصر الآن قبل حلول المغرب ، وقال البعض الآخر : هذا العصر بالذات يجب أن نصليه في بني قريظة حتى لو صليناه بعد العشاء ، وهكذا أمرنا الرسول بأن نصلي العصر في بني قريظة والذين أخذوا بالرأي الأول صلوا ، والذين أخذوا بالرأي الثاني أجلوا صلاتهم حتى يدركوا بني قريظة .

الاختلاف أمر وارد :

إذن الخلاف في التفسير موجود منذ عهد الرسول ، ولكن كان هناك اتفاق على الأساس أو الأصل ، وهناك أكثر من مذهب في الإسلام ، وكلها تعني الاختلاف

في فهم الأصول وتعني أيضًا الاجتهاد بالرأي إذن حين يكون هناك اتفاق حول الأصل ، فالاختلاف في الفهم والاجتهاد أمر وارد بل ويكون ضروريًا في بعض الأحيان ، ولكن حين يكون هذا الأصل غير موجود ، ويرجعون إلى غير كتاب الله ، فماذا يكون النداء في هذه الحالة ؟ يكون في التفاصيل أم في الأصل ؟

نحن ندعو إلى العودة إلى الأصل ، وحين يأتي البعض ليناقش ويقول لي : أين برنامجك الاقتصادي وأين الحلول التي تقدمها ؟ كي أناقش هؤلاء ، وهم لا يؤمنون معي بالأصل ؟ كيف أناقشهم في التفاصيل ونحن أصلًا مختلفون حول الأصل ؟ في صلب الأصل الذي أتمسك وأؤمن به الإيمان بالغيب ، وطاعة الله : ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ماذا يفعل ، أو بماذا يفيد هذا الاستغفار ؟ ﴿ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ ﴾ ، إذن هذه حالة اقتصادية تترتب على حالة إيمانية ، كيف أناقش أحدًا لا يؤمن بهذا ؟ لابد أولًا أن يؤمن بصدق وحقيقة هذه الآية أو هذا الوعد ، حتى أستطيع أن أناقش معه هذا الموضوع ، ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ إذن الإيمان والتقوى يترتب عليهما فتوحات وبركات من السماء والأرض لا يعلمها إلا الله ، كيف تتحقق هذه البركات ؟ بالإيمان والتقوى والتمسك بشرع الله وأوامره ، فإذا كان الذين يناقشوننا لا يؤمنون بذلك ، أو يريدون أن يجرفونا إلى برنامج اقتصادي قائم على غير الأصول الإسلامية المعروفة ، أنا أؤمن بقول الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ .

حاربوا الله إن استطعتم :

إذا كان النظام الاقتصادي قائمًا على الربا ، فماذا المطلوب مني أن أفعله ؟ أي

مسلم يحب أن يحس بأنه في حرب مع الله ، ومن عنده استعداد لأن يغلب الله فليتفضل أما أنا فليس عندي مثل هذا الاستعداد لأن أحارب الله أو أن أقف في وجه أوامره الصريحة والواضحة ، ستقول لي : إن الدول الأخرى تقدمت وحلت مشكلاتها بدون الإيمان بالله ، أقول لك : إن الإيمان بالله معقود على هذه الأمة ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾ شرط لوجود هذه الأمة المسلمة وتقدمها ـ أن تنصر الله ، ومع ذلك فإن التقدم الحربي أو العسكري وحده لا يكفي للحكم على أمة بأنها متقدمة ، انظر إلى هذه الأمم التي تقول عنها متقدمة لترى كم عدد السنوات التي قضتها في محاربة بعضها البعض ، لقد ظلوا يحاربون بعضهم حتى وقت قريب ، وهناك عوامل قوة وتقدم موجودة لدينا ولكنا لا ندركها .

الاتفاق على الأصول :

المفروض أن على المسلمين أن يتجمعوا لإقامة الأصل وليس عليهم الاختلاف حول الفروع ، يجب أن نتفق حول الأصول الاقتصادية التي جاء بها الإسلام مثل : الربا ممنوع ، الاحتكار ممنوع ، أن يكون المال دولة بين الأغنياء منا ممنوع ، إنني لا أضع نظرية اقتصادية جامدة ، أو قالبًا اقتصاديًا ، ولكني أدعو إلى إحياء الأصول الاقتصادية والتمسك بها ثم الاختلاف حول كيفية التطبيق أو التنفيذ في الواقع ، إنهم يصنعون نظريات اقتصادية على غير أساس ، تاركين الأساس الذي يجب أن تبني عليه النظرية الاقتصادية ؟ وعلى سبيل المثال يحدثوننا عن الدعم الاقتصادي لبعض السلع والاحتياجات من أجل الفقراء أو ذوي الدخل المحدود في الوقت الذي يتركون فيه الزكاة التي دعا إليها الإسلام وجعلها الله أحد أركانه ، أن تأخذ من الأغنياء ما يكفي حاجة الفقراء ، هذه هي الزكاة بأبسط صورها والتي ترفضها الدولة كما ترفض كل ما يقوم عليه الإسلام أو ما يقوم على الإسلام ، لقد طالبنا

وما زلنا نطالب بأن يفتتح مجلس الشعب جلساته مبكرًا ربع ساعة فقط لترفع الجلسات أثناء أذان الظهر ، ليتمكن الأعضاء من إقامة الصلاة في موعدها ، ولكن هذا الطلب البسيط قابلته الحكومة بالرفض القاطع ، وقد تقدمت بطلب موقع عليه من عدد من أعضاء المجلس بينهم أعضاء من الحكومة ذاتها لرفع الجلسة أثناء الصلاة ولكن الحكومة رفضت واقترحنا تأخير بدء الجلسات لبعد صلاة الظهر ، بل ورفضت حتى عرض الطلب على المجلس لاتخاذ قرار بشأنه !

المسألة إننا رأينا الأوضاع على حقيقتها بعد دخولنا مجلس الشعب ، وأننا حينما نقول بأن : « الإسلام هو الحل » ، لا نرفع مجرد شعار لنضحك به على الناس ، ولكنا نذكر بقاعدة شرعية ، وأصل إسلامي ، وحينما نقول : الاحتكام للقرآن ، فإننا لا نريد أن يكون الاحتكام لشيء غيره ، وحينما ندخل الانتخابات نرفع شعارًا مختصرًا يتناسب مع طبيعة الهدف فنقول : « إن الإسلام هو الحل » ، هل تريد مني أن أعبئ أشرطة ؟ شعار « الإسلام هو الحل » يشير أمام الناس إلى المضمون الذي نريد أن نقوله والأصل الذي نريده ، لسنا نحن الذين نردد شعارات جوفاء أو غامضة ، لأن الشعار الذي نرفعه هو شعار له مضمون ، يجب أن نتفق عليه أولًا ثم نختلف بعد ذلك ـ أو لا نختلف ـ حول المضمون والوسيلة ، والحمد لله لقد أصبح الآن كل الذين كانوا يعادون هذا الشعار ، مسلمين به مؤمنين بصحته وصدقه .

هيكل يؤيدنا :

وفي معرض الكتاب الأخير تحدث الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل عن المشروع الحضاري الذي يجب أن يكون لنا للخروج من المأزق الذي نحن فيه الآن ، وقال : إن الأمة العربية لا يمكن أن تقوك بغير الإسلام ، المهم أن نتفق جميعًا على أن الإسلام هو الحل ثم نناقش بعد ذلك كيف نحل ، وبماذا نبدأ ، وفي هذا يمكن أن

نختلف ولكنه اختلاف مقبول ، يجب أن يكون الإسلام هو القاعدة التي تنطلق منها هذه الأمة لتتجاوز أزماتها ومشكلاتها الراهنة ، وهذا ما نقوله وما ننادي به .

ومع ذلك نحن لنا اختيارات فقهية ؛ لأن انضباط حركة الدعوة يقتضي منا أحيانًا أن تكون لنا مبادئ واختيارات فقهية ، أولًا لأن في الشريعة الإسلامية أحكامًا أجمع عليها فقهاء المسلمين وانعقد عليها إجماع الأمة ، وأصبحت معلومة من الدين بالضرورة ، وجوب الزكاة مثلًا ، كأصل من أصول الإسلام ، والشريعة الإسلامية ، ليست محل خلاف وخارجة عن مجال النقاش والمجادلة ، هناك أيضًا بعض المسائل التي وردت بشأنها بعض النصوص ولكن هناك خلاف حول تفسيرها بين فقهاء المسلمين ، بل داخل المذهب الواحد هناك خلافات أو اختلافات ، بل هناك اختلاف في الفتاوى لدى الفقيه الواحد نظرًا لاختلاف الظروف ، فالإمام الشافعي مثلًا اختلفت فتواه في مصر عما كانت عليه حين كان بالعراق في نفس الموضوع .

الإمام الشافعي لم يغير فتواه كما يقول البعض ، ولكنه صححها ، فحينما جاء إلى القاهرة علم ما لم يكن يعلمه من الأحاديث والأحكام في العراق فصحح ، والإمام أبو حنيفة عاش في عصر لم تكن فيه الأحاديث النبوية الشريفة قد جمعت بعد ، فاعتمد على الأصول العامة ثم جاء بعد ذلك عصر جمع الأحاديث وتصحيحها وتنقيتها ، حتى قيل : « إذا ثبت الحديث فقد انقطع العذر » .

مصلحة المسلمين هي الشريعة :

* أنت تتحدث عن الإجماع ، وضرورة التمسك به كأصل من أصول الشريعة ، وهناك إجماع بين فقهاء المسلمين ينص على أنه : « حيثما توجد المصلحة فثم شرع الله » .

نعم لقد قالوا جميعًا بالمصلحة ، ولكن حين لا يكون في الموضوع « نص » من القرآن أو الأحاديث فإذا كان هناك نص قرآني أو نبوي انقطع الحوار والنقاش وطبق النص ، أما المسائل التي لم يرد بشأنها نصوص أو وردت نصوص اختلف الفقهاء في تفسيرها فيطبق فيها الإجماع بمصلحة المسلمين ، ولكن حين يكون هناك نص فالمصلحة التي لا توجد مصلحة غيرها هي أن تطبق النص دون مناقشة ، وإلا تعرضت النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية للإلغاء أو التعطيل باسم المصلحة .

لقد وردت في الدين نصوص قاطعة يجب الأخذ بها ، كذلك هناك بعض النصوص التي يمكن الاجتهاد في تفسيرها ، فقد وردت كأحكام عامة دون تفصيلات ، والمرور في الشوارع مثلًا ، هذا واجب ، فحرام على المسلم أن يظلم أخاه المسلم أو حتى يخيفه بمجرد الإشارة ولكن كيف ننظم المرور في الشوارع ، عن طريق العسكري أم عن طريق الإشارات الضوئية فهذا ما نختلف فيه ، ولكن ما يجب ألا نختلف فيه هو ضرورة المحافظة على حياة الناس في الشارع وعلى أموالهم وممتلكاتهم ودمائهم ، أيضًا الشورى ـ مثلًا ـ لقد وردت بشأنها نصوص قرآنية ، وأحاديث نبوية ، فيجب علينا إذن أن نتمسك بالشورى كمبدأ إسلامي ، ولكن كيف نطبق الشورى ؟ عن طريق مجلس الشعب أم مجلس الشورى ؟ أم جمعية أو .... إلى آخر الأشكال المطروحة فهذا ما تركه لنا الإسلام لنقرره وفق مصلحتنا العامة ، فإذا اختلفنا في ذلك فهو أمر وارد ، أما إذا اختلفنا في الشورى ذاتها كمبدأ فهذا ما لا يجب أن يكون ، صحيح هناك بعض الفقهاء الذين قالوا : بأن الشورى فريضة إسلامية ، ولكن الأخذ برأي المستشارين ليس ملزمًا للحاكم ، بدليل قوله تعالى : ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ بعد أن قال : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ولكن في رأيي الشخصي أن الأخذ برأي المستشارين واجب على الحاكم ، وإلا فلا معنى

للشورى التي خصها الله بسورة باسم الشورى في القرآن الكريم .

الاتفاق على ماذا ... والاختلاف على كيف ؟

أقول : أن الاجتهاد مطلوب ، والاختلاف وارد حول الطريقة والأسلوب الذي يوصلنا إلى غاية أمرنا بها الله تعالى ـ لقد أمرنا بالشورى ، ولكن كيف نحقق هذه الشورى فهذا ما نتحاور حوله ونختلف عليه ، أما الاختلاف على الشورى ذاتها فهو غير وارد بالمرة أو يجب ألا يكون واردًا بين المسلمين ، لقد أُمرنا بالعلم ، وزراعة الأرض وعمرانها ، والاهتمام بالقوة للدفاع عن المسلمين وأرض الإسلام ولكن كيف يتم كل ذلك ، فهذا ما يجب أن نقيم حوله الحوار للوصول إلى الطريق الأمثال الذي نطبق به أمر الله وشريعته .

ويواصل المستشار مأمون الهضيبي حديثه قائلًا :

بأننا ننادي بالحل الإسلامي ونقبل الخلاف مع الآخرين حول الأسلوب فقط أما الأساس أو الأصل وهو الشريعة الإسلامية فلا نقبل من أحد أن يخالفنا فيه .

ويضيف قائلًا :

ورغم ذلك فإن خياراتنا الفقهية التي نراها ضرورية لضبط سير الدعوة الإسلامية وبث مفاهيم يجب أن نجمع الناس حولها ، مثلًا : فيما يتعلق بالنظام السياسي هناك آراء فقهية تقول : بأن الشورى ملزمة ، وأن الحاكم هو الذي يختار من يشاورهم في الأمر ، وأن رأيهم لا يكون ملزمًا له بالاتباع ، وقد أعلنا نحن رأينا الذي نعتقد أنه الصواب لدين الله ـ سبحانه وتعالى ـ وقلنا : أن الشورى أمر واجب ولازم وأساس من أسس الدولة الإسلامية ولا يمكن أن تكون هناك دولة إسلامية تطبق شريعة الله دون نظام صحيح للشورى يطبق على أوسع مدى ممكن والشورى

يجب أن تكون ملزمة ويجب على الحاكم أن يأخذ برأي الذين شاورهم في الأمر بمعنى أن القرار الذي صدر من مجلس الشورى يجب أن يكون ملزمًا للحاكم ولا يجب أن يتجاوزه أو يتخطاه ، كذلك يجب أن يكون أهل الحل والعقد ، وأعضاء مجلس الشورى بالانتخاب الحر المباشر من جموع المسلمين .

وهذا ليس أمرًا جديدًا علينا ، فقد قرر الإمام الشهيد حسن البنا منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين على يديه أن النظام الانتخابي المعمول به في هذه العصور التي نعيشها هو أقرب ما يكون إلى النظام الإسلامي بما فيه من الضمانات التي وضعها فقهاء القانون والدستور وعن طريق هذا النظام الانتخابي يمكن تعيين أهل الحل والعقد الذين يقدمون المشورة للحاكم هذا ـ مثلًا ـ من الاختيارات الفقهية التي تنادي بها جماعة الإخوان المسلمين إيمانًا منا بصحتها وسلامتها .

نؤمن بالتعدد الحزبي :

هناك أيضًا مبدأ التعدد الحزبي الذي نؤمن به في جماعة الإخوان المسلمين ، بل وقلنا : أنه مبدأ متحقق منذ بدء الإسلام وقد سبق أن أشرت لك إلى الاختلافات بين الجماعات الإسلامية وفقهاء المسلمين وهي أشبه ما تكون بالاختلافات بين أحزاب سياسية بمعناها الذي نعرفه الآن ولكن هناك فرقًا بين التعدد الحزبي المطلق وبين التعدد الحزبي في الإطار الإسلامي بمعنى أن النقاط التي عليها إجماع بين فقهاء المسلمين ، والمعلومة من الدين بالضرورة ، والتي خرجت عن نظام الحوار والاجتهاد ، هذه مسائل لم تعد محل خلاف بين المسلمين حتى يكون هناك تعدد حزبي على أساسها فهذا من البديهيات أما فيما عدا ذلك من الأمور محل الاجتهاد والخلاف بين المسلمين ، فتصلح أن تكون أساسًا لتعددية حزبية كيف نرقى بالتعليم أو الزراعة أو الجيش ؟ هذا ما تختلف فيه الأحزاب .

نحن لنا اختيارات فقهية فيما يتعلق بالمرأة ـ مثلًا ـ نحن نقول : بأنه يجب على المرأة أن تتعلم وأن تتثقف ، ويجب أن يكون هناك فرض كفاية من النساء اللائي يعملن في بعض أمور الحياة مثل التدريس للأولاد والبنات والتمريض وضابطة شرطة تقوم بالتفتيش أو التعامل مع السيدات والنساء ، نحن نرى أنه يجب أن يكون هناك عدد كاف من النساء للقيام بمثل هذه الأعمال دون أن تهان كرامتها ، أو يخدش حياؤها مع ضرورة اللباس الشرعي والحفاظ على المظهر الإسلامي اللائق .

إذن فضلًا عن المبدأ العام الذي نريد من الأمة أن تجتمع عليه لنا بعض الاختيارات الفقهية التي تؤكد وجهة نظرنا في بعض الأمور السياسية دون الدخول في تفصيلات نرى أنه ليس من الضروري الدخول فيها مع غياب الأصول والأسس .

الشورى الداخلية :

* لقد قلت : بأنكم تنادون بالشورى وتعتبرونها أساسًا من أسس قيام الدولة الإسلامية ، ولكن هناك من يتهمكم بأنكم لا تطبقون الشورى كنظام داخلي فيما بينكم وأنكم تشترطون على من ينضم إليكم القسم « للإمام » أو المرشد على السمع والطاعة ، فما ردك على ذلك ؟

إن من يقول هذا هو أبعد الناس عن معرفة حقيقتنا نحن لا نبرم أي قرار فيما بيننا إلا على أساس من الشورى التي نطبقها إلى أبعد مدى ورغم أننا مطاردون من أجهزة الأمن والمباحث كما أن القانون يمنعنا واجتماعاتنا محرمة ، والمباحث تترصدنا إلا أننا مع ذلك نحقق فيما بيننا ما لا يحققه الحزب الوطني أو أي حزب آخر من الأحزاب ومنذ عهد الإمام الشهيد حسن البنا كانت هناك هيئة تأسيسية وهناك مكتب استشاري وهناك عدة شعب ولكل شعبة منها إدارة .

إذن كيف يمكن ألا تكون هناك شورى ؟ وهناك إلى جانب المرشد العام كل هذا العدد من المستشارين والمديرين ؟

وماذا عن البيعة ؟

* ولكن نظام « البيعة » المعمول به لدى الإخوان يقتضي المبايعة على السمع والطاعة والقسم على المصحف بالدين بها للمرشد فكيف توفقون بين السمع والطاعة وبين الشورى ؟

نحن لا نبايع « بيعة » الإمام المعروفة لدى بعض المسلمين ، نحن نبايع بيعة خاصة بالجهاد في سبيل الله لإقامة الدعوة الإسلامية ولا نبايع المرشد ـ مثلًا ـ لأن يكون له حق إقامة الحدود الشرعية أو إعلان الحرب ، نحن نبايع على الطاعة في حدود الشرع وما أمر به الله ، وبدون البيعة كيف تكون هناك جماعة أو تنظيم ؟ لو أننا اجتمعنا ، عدد من الناس وبحثنا مشكلة ما وكان لكل منا رأي فيها يختلف عن رأي الآخرين فهل يعني ذلك أن لكل منا الحق في العمل برأيه هو دون رأي الآخرين ؟

* أنت تقول : بالتعددية الحزبية كاختيار فقهي لجماعة الإخوان المسلمين ، ولكن هناك بعض الجماعات الإسلامية تقول بألا أحزاب في الإسلام ، وهناك من الزاوية الشرعية لا يوجد غير حزبين اثنين فقط : حزب الله ، وحزب الشيطان ، وإنكم أنتم حزب الله ، وما عاداكم هو حزب الشيطان وإنكم أنتم المسلمون فقط والذين يختلفون معكم ليسوا من المسلمين حتى وإن نطقوا بالشهادتين وأقاموا الصلاة ، فكيف توفق بين الرأيين ؟ ومن نصدق ؟ هل نصدقك أنت أم نصدق الآخرين ، ومن منكم يتحدث باسم الإسلام ويعبر عنه في هذا الموضوع ؟

حزب الله ـ كما قلت ـ هو الذي يتمسك بأصول الإسلام ومبادئه الأساسية التي

لا خلاف فيها ولا يخرج عنها أبدًا وهي المسائل التي وردت بشأنها آيات وأحاديث نبوية قاطعة مثل وجوب الزكاة .

نحن والشيوعيون :

* ولكن هناك أحزاب سياسية تختلف معكم في ذلك مثل الشيوعيين فهل تسمحون لهم بالمشاركة معكم في نظامكم التعددي ؟

الشيوعي إذا قال : لا إله إلا الله أسمح له بالمشاركة ، ومحمود أمين العالم قال لي : نحن مسلمون ولكنا شيوعيون ، فهذا شأنه ، إنه مسلم ولكنه ينادي بنظام اقتصادي معين أستطيع أن أناقشه في هذا النظام وأثبت له خطأه ، وإذا كان مسلمًا فهذه مسألة بينه وبين الله ، ولم يأمرنا الله بالتفتيش عما في قلوب الناس ، ومبدأنا منذ نشأنا هو أننا دعاة ولسنا قضاة ، نحن لا نحكم على الناس ولا نكفر أحدًا حتى لو اعتقدنا في أحد أنه كافر فلا نحكم عليه بالكفر ، وهناك فرق بين ما نعتقده وبين ما نحكم به ، لأن الحكم عليه يترتب عليه بعض الأمور .

* ولكنكم تكفرون المجتمع كله وتقولون : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .

* من قال ذلك ؟

سيد قطب ، الذي حكم على المجتمع الإسلامي بأنه مجتمع جاهلي بعيد عن الإسلام وإننا لا نعيش في « دار الإسلام » .

سيد قطب لا يمثل الإخوان المسلمين ، هناك فرق بين أن تقول بأن سيد قطب داعية إسلامي كبير ومفسر عظيم من مفسري الإسلام العظماء ، وإنه وضع كتاب « في ظلال القرآن » الذي أجمع عليه الفقهاء ، وقالوا بأنه من أفضل الكتب التي

فسرت القرآن الكريم ، فرق بين ذلك كله وبين أن نقول : بأن سيد قطب هو مفكر الإخوان أو ممثلهم ، وهناك عبد القادر عودة الذي كان وكيل الجماعة والذي أصدر كتبًا عن التشريعات الجنائية في الإسلام فلم يقل أحد : أنها تمثل برنامج الإخوان ؛ لأن هناك فرقًا بين أن يكون عودة وكيلًا للجماعة وبين مؤلفاته التي تعبر عن وجهة نظره هو الشخصية في بعض الأمور ، أما وجهة نظر الإخوان أو برنامجهم فهو الذي يصدر عن الجماعة كلها وليس عن شخص واحد فيها مهما كانت مكانته بينها ، لقد أحدث سيد قطب دويًا ، لماذا ؟ لأنه كان أديبًا وقوي الحجة ، سلس العبارة وقد فتح الله عليه بنوع من التفسير المستحدث .

* يعني سيد قطب لا يمثل الإخوان ؟

هناك فرق بين أن نحترم مؤلفات سيد قطب ونجلها وبين أن نقول أنها تمثل الإخوان لأن لدينا قاعدة تقول : بإطلاق حرية الفكر والتعبير والكتابة ، أما ما يمثل برنامج الإخوان أو فكرهم ، فهو ما يصدر عن قيادات الجماعة ، هناك مؤلفات كثيرة لعدد غير قليل من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فهل تمثل كلها برنامج الإخوان المسلمين أو وجهة نظرهم ، ليس ذلك صحيحًا بالضرورة ، فكل يعبر عن رأيه هو وليس عن وجهة نظر الإخوان التي لا يعبر عنها غير قيادات الإخوان .

أين برنامج الإخوان ؟

* إذن أين برنامج الإخوان المسلمين ؟ هناك من يتهمكم بأنكم تعملون بغير برنامج وأنكم غير متفقين فيما بينكم على كثير من الأمور وأن الاختلافات فيما بينكم أكبر من الخلافات بينكم وبين خصومكم ؟

حينما كانت جماعة الإخوان المسلمين موجودة كجماعة ، كان لها برنامجها وكانت

لها أسسها وكانت منشورة ومعروفة .

* ألم تدخلوا عليها تعديلات منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين وحتى الآن ؟

الأسس والمبادئ لا تتغير ولكن مواجهات الواقع هي التي يجب أن تتغير فمشكلات اليوم الاقتصادية غيرها عند نشأة الجماعة ، وأيضًا المشكلات السياسية تغيرت بطبيعة الحال ، فالمشكلة الأولى عام ٤٨ كانت جلاء الإنجليز عن مصر ومنع قيام دولة إسرائيل ولكن الحال تغير الآن ، فهل يعقل أن نطالب بخروج الإنجليز من مصر أو منع قيام دولة إسرائيل ؟

إن برنامجنا الأصلي هو دعوة الناس للعودة إلى الأصول والمبادئ الأساسية وأن نحتكم لله وللإسلام ، هذا هو ما ندعو إليه وهو أمر خطير لأن عدم احتكامنا للإسلام له عواقب خطيرة ، ولهذا أقول : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ، إذن نحن ننبه إلى هذا الأصل ونذكر به ونطالب المسلمين بأن يعودوا إلى هذا الأصل وأن يحتكموا إليه ويؤكدوه .

الفرق بين قانون وقانون :

أريد أن أقول لك شيئًا لتعرف الفرق بين القانون الوضعي وبين القانون السماوي : فحينما نتحدث عن القانون الوضعي نقول بأن هذا مخالف للقانون أو أنه مطابق للقانون ولكن إذا تحدثنا عن القانون السماوي نقول : هذا حرام ، وهذا حلال ، أو هذا شرعي وهذا غير شرعي ، ماذا يعني هذا ؟ يعني أن هناك آخرة وثوابًا وعقابًا وحسابًا ، أي أنك تعيش دائمًا متذكرًا للصلة بينك وبين ربك ، أما في القانون الوضعي فإنك تتذكر الصلة بينك وبين الحكومة فقط ، لهذا نحن نعتبر المرء

الذي يقول : « لا إله إلا الله » ثم يعصي ، مسلمًا ، ولكنه عاص أو فاسق وليس كافرًا ، لكن حينما ينكر شريعة الله فهو الكفر ، والمسألة شائكة ومعقدة عقائديًا وواقعيًا .

إذن نحن ننادي بتطبيق حكم الله والاعتراف به فإذا اتفقنا على ضرورة إقامة شريعة الله نناقش بعد ذلك كيف نقيم شريعة الله ، كما قلت قبل ذلك ، برنامج الإخوان المسلمين إذن هو الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والاعتراف بها والتذكير بما تعنيه ، إذن نحن ندعو ولا نشرع ، وحينما نتفق على الأصول والأسس نقيم الحوار حول كيفية تطبيق شرع الله وما هي الطرق السليمة والصحيحة لذلك ، وهو أمر يشاركنا فيه كل المسلمين الذين اتفقوا معنا على الأصول وانطلقوا معنا من نفس القاعدة ، حينئذٍ يكون السؤال : ما هو برنامجكم لحل القضية الفلانية ؟ أقول لك الإجابة ، واستمع منك إلى إجابة أخرى ، ونتفق حول أيهما أصح لصالح المسلمين .

نحن والدولة الدينية :

* إذن ما هو الفرق بين ما تقوله الآن وبين إقامة الدولة الدينية التي يتهمكم البعض بالدعوة إلى إقامتها ؟

هذا اتهام يطلقه البعض من سيئي النية لتخويف الناس ، لقد وجدت الدولة الدينية حينما كان الحاكم يقول : إنه ناطق بلسان الله ، وأن الله هو الذي يحكم وليس هو ، وبالتالي فإنه يحكم « بالحق الإلهي » وليس هذا موجودًا في الإسلام ، ليس من الإسلام ادعاء الحاكم بالحق الإلهي ، وفي الإسلام إذا قال ولي الأمر إنه يحكم بوحي من الله فإن الناس سوف يقتلونه .

* أنت هكذا تبرر مقتل عثمان بن عفان ؟ فقد قال لأبي ذر : إنني خليفة الله ولست خليفة رسول الله ، وعثمان كما هو معروف ثالث الخلفاء الراشدين .

* لقد قيل هكذا لتشويه صورة عثمان بن عفان ، الذي كان يعلم أنا أبا بكر وعمر قالا : « أطيعوني ما أطعت الله فيكم » ، أي أن طاعة الناس له مرهونة بطاعته لله ، ولا يمكن لعثمان أن يكون قد قال ذلك .

ولا يمكن أن يكون عثمان قد ادعى العصمة أو الابتعاد عن الخطأ ، حينما يقول : إنني خليفة الله فإنه يعني أنه معصوم من الخطأ ، ولا يمكن لعثمان الذي جاء بعد رجل مثل عمر بن الخطاب الذي كان يقول : إنما أنا أجير ، ولا طاعة لي عندكم إذا عصيت الله ، لا يمكن أن يقول عثمان ذلك ، فلا معصوم بعد النبي عليه الصلاة والسلام ، وكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي عليه الصلاة والسلام لأن كل ابن آدم خطاء ، وما من إنسان إلا وله خطأ ، هذه هي عقيدتنا ، وإذا كانت الدولة الدينية تعني أن ننادي بالشريعة الإسلامية وأن نطبقها في حياتنا ، فنحن ننادي بدولة دينية ، ولكن إذا كان معناها أن يأتي ولي الأمر ليقول كلامه هو الوحي ، وإنه معصوم وأن الباطل لا يأتيه من بين يديه ، فهذا ما لا ننادي به .

نحن نقول : أن الأمة أو الشعب هو مصدر السلطات ، بل إن الرسول ﷺ ما تولى السلطة إلا بالبيعة ، البيعة الصغرى والبيعة الكبرى ثم بيعة الأنصار والمهاجرين ، لقد كان للرسول ﷺ صفتان : صفة النبوة وأنه رسول يوحى إليه ، وصفة ثانية وهي أنه حاكم ورئيس دولة ، وبعد الرسول ﷺ لم يعد أحد يتمتع بالصفتين معًا ، فأي حاكم هو حاكم فقط وليس نبيًا أو له صفة من صفات النبوة ، ولكن كيف يولى الحاكم ؟ هل تنزل الوحي يأمر توليته أم أنه يولى بالاختيار والشورى ؟ نحن لدينا شيء لا يوجد لدى أصحاب أية ديانة أخرى ، إنه كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بيد يديه ولا من خلفه ، هذا هو الدستور الذي نبني عليه حياتنا على الأمور والمواقف ، نقيس عليه أعمال سيدنا عثمان أو غيره إذا كان قد أتى بأي ضرر ، ونقيس عليه معاوية ابن أبي سفيان ونقول له : أخطأت أم أصبت ؟

الحاكمية لله :

* ولكن هناك شعار « الحاكمية لله » الذي يرفعه بعض مفكري الإخوان المسلمين ويقولون : لا حكم لبشر والحكم لله ، ألا يتناقض كلامك الآن مع هذا الشعار الذي رفعه كثير من مفكري الإخوان وقياداتهم ؟

* الحاكمية لله هذه مجرد لفظ ، ليس مهمًا في ذاته ولكن المهم هو ماذا يعني ؟ وما هو مضمونه ؟

* وما هو مضمونه في رأيك ؟

الحاكمية معناها « إن الحكم إلا لله » ، كما قال الله في كتابه العزيز معناها أن الوحي ينزل على الحاكم ليقول له : افعل كذا ، أو لا تفعل كذا ، ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ هذا هو معنى الحاكمية ، وليس معناها أن أحدًا يحكم باسم الله أو نيابة عنه ، فالله حكم وأمر وعلينا تنفيذ ذلك الحكم ، دون مناقشة أو أعذار ، لقد أمرنا الله بألا نشرع بغير شريعته ، وألا نحكم بغير ما حكم ، فإذا كان تنظيم الصحة ـ مثلًا ـ حكمًا إلهيًا فعلينا أن ننفذ الحكم ولا عذر لنا ولكن كيف ؟ فهذا شأننا نحن ، لقد ترك الله لنا تفصيل الأحكام وفقًا لظروفنا وعصورنا وإمكاناتنا ، ولكن علينا أن ننفذ الحكم ولا عذر لنا في ذلك ، لا يصح أن أصدر تشريعًا أحلل فيه الخمر الذي حرمه الله أو الربا أو الزنا أو غيره .

* ولكن المفتي المصري أصدر فتوى بإباحة البنوك ونفي عنها شبهة الربا ، وأنتم تقولون : بأن فائدة البنوك حرام ؟ (1)

المفتي لم يقل أن الربا حلال ولكنه قال : بأن الفائدة التي تعطيها البنوك على

(1) الشيخ محمد سيد طنطاوي .

الودائع بها ليست ربا وأنا أقول : أنها ربا واضح .

* من نصدق إذن ؟ هل نصدق فتواكم أم نصدق فتوى المفتي ؟ وما هو الفيصل بين الفتوتين ؟

هذا يقع في باب الاجتهاد ، وهل يوجد دستور في الدنيا لا يختلف الناس عليه ؟

الإسلام والاستبداد :

* أنا أسأل عن الصحيح ، أين الصحيح هنا ؟ هل عندكم أم عند المفتي أم عند غيره من العلماء ؟

أنت حر فيمن تتبع رأيه ، استفت قلبك ثم قرر ، وهذا شيء ليس جديدًا فقد كانت الخلافات بين الفقهاء منذ بداية الدين ، والخلاف بين المذاهب الإسلامية شائع ومعروف ، وكلهم مسلمون وكلهم مجتهدون ، وحينما أراد الخليفة أن يجمع الناس على « الموطأ » وحده رفض الإمام مالك ذلك وقال له : لا تجمع الناس على كتاب واحد ، حتى ولو كان هذا الكتاب كتابي أنا ، لأنني لست الوحيد الذي آتاه الله علمًا ، لقد أتى الله العلم لغيري أيضًا ، إلى هذا الحد كان رفض المسلمين للاستبداد الذي لا يتناسب مع الشريعة الإسلامية ، والشورى في جوهرها تعني الاختلاف ، ولو كان الناس متفقين في كل شيء لما كان هناك معنى للشورى .

* لقد نادى سيد قطب « بالمستبد العادل » كما نادى به أيضًا محمد عبده وهناك كثيرون من مفكري الإسلام يرون أن صلاح الدنيا والدين لا يكون إلا بالمستبد العادل ؟

أنا لا أعرف أن سيد قطب قد نادى بذلك ، ومع هذا لا شأن لي بسيد قطب ، فليناد بما أراد وما يريد ، أنا أتحدث عن مبادئ الإخوان المسلمين ، ومقولة المستبد العادل تتضمن في رأيي تناقضًا ، فإما أن يكون الحاكم مستبدًا وإما أن يكون عادلًا ،

فالحاكم المستبد حاكم ظالم ولا يمكن أن يكون عادلًا .

* هناك من يقول : بأن عمر بن الخطاب كان عادلًا وكان مستبدًا في عدله أو لعدله ؟

ليس هذا صحيحًا ، لقد كان عمر يشاور المسلمين ، خاصة علي بن أبي طالب، وقال قولته الشهيرة : « أخطأ عمر وأصابت امرأة » ، ورجل يقول ذلك معترفًا بخطئه لا يمكن أن يكون مستبدًا أو يعرف معنى الاستبداد .

قال البعض : خالف عمر أهل الشورى ونفذ رأيه هو في أمور كثيرة ومنها مسألة أرض السواد في العراق ؟

لا ، لم يحدث ذلك ، ولم ينزع عمر أرض السواد من واضعي اليد عليها إلا بموافقتهم ، فأقام غيرهم عليها وجعل ريعها لهم لأنه رأى أنهم إذا أقاموا في الأرض لفلاحتها فلن يجد من يحارب لنشر الدين ، وقد وقف عمر هذا الموقف تفسيرًا للآية الكريمة : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ فأراد عمر أن يحتفظ بحق « الذين جاءوا من بعدهم » ، فقد رأى أن الله لن يفتح على المسلمين بأرض أغنى من أرض السواد بالعراق فإذا خص بها هؤلاء فقط فماذا يبقى للأجيال المقبلة ؟ ولهذا رفض أن يمتلكها هؤلاء ولكنه جعل ريعها لهم ، فجعل لهم حق المنفعة ، ولم يجعل لهم حق الملكية ، وقد أقنعهم عمر بذلك وأرضاهم أيضًا .

الخلاف وارد للمصلحة :

* ولكن عمر خالف في أمور عديدة ، فقد أوقف العمل بالحدود في عام الرمادة ـ مثلًا ـ كما خالفه في المؤلفة قلوبهم ؟

قضية المؤلفة قلوبهم سياسية وليست دينية ، وهل ألف الرسول ﷺ قلوب كل

الكفار أم أنه اختار فقط البعض منهم ليعطيهم بعض الأموال ليكف أذاهم عن المسلمين ، هذه مسألة اختيارية حين يرى ولي الأمر أن يستميل البعض لمصلحة المسلمين ، وحينما تنعدم المصلحة ينتهي كل شيء ، وهذا ما فعله عمر ، فقد قوى الإسلام ولم يعد كما كان في عهد الرسول ﷺ فلماذا إذن أدفع أموالًا للكفار ، وأنا لم أعد أخاف بطشهم ، أو أذاهم على المسلمين ؟ هذه هي نظرة عمر للقضية ، فقد انتهت المصلحة باستمالة بعض الكفار ، فتوقف عن استمالتهم التي بدأها الرسول ﷺ لمصلحة المسلمين .

إذن هناك سلطة تقديرية لولي الأمر تقتضي التفكير والتدبير فهو ليس قطارًا لا يحيد عن قضبانه وإلا سقط بركابه ، هذا جمود يتنافى مع الشريعة الإسلامية السمحة ، ولو كان الله يرى صالح الدنيا في الجمود لخلقنا جامدين ، ولكنه جعل الدنيا متغيرة وجعلنا فيها متغيرين ، هناك ثوابت لا تناقش فيها مثل : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة:٣٨]، و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور:٢]، هذا لا نستطيع أن نغيره ، ولكن هناك بعض الأمور التي بنيت على التغيير وشأننا أن نغيرها .

فرق بين التوقف والإلغاء :

* ولكن عمر أوقف العمل بالحدود أو الثوابت التي تتحدث عنها ؟

هذا غير صحيح ، هناك فرق بين أن أوقف الحد وبين أن ألغيه ، إنني أقيم الحد حين تتوافر شروطه ، وأوقف الحد حين لا تتوافر شروطه ، فهل ترك عمر رجلًا غنيًا سرق ولم يقم عليه الحد ؟ لقد أوقف الحد على الفقراء الذين كادوا يموتون جوعًا فسرقوا ليأكلوا ، أما الأغنياء الذين يسرقون فيجب إقامة الحد عليهم .

* يقول البعض الآن : إننا لا نستطيع إقامة حد السرقة في ظل حالة الفقر التي

تعيشها الأغلبية ولا حد الزنا في ظل أزمة الإسكان التي تمنع الشباب من الزواج الذي يقيم الوقوع في براثن الزنا ؟

* كأنك تريد أن تقول : أننا يجب ألا نقيم حد السرقة على الغني الذي سرق مال الفقراء ، فهل هذا منطق ؟

لا ، إننا نقول : بوقف الحد على الفقراء الذين يسرقون ليأكلوا كما فعل عمر .

هذه مهمة القاضي وليست مهمتنا نحن ، المهم الآن أن نقر إقامة الحدود وللقاضي أن يحكم إذا كانت شروط إقامة الحد قد توافرت أو لم تتوافر ، لأن شروط الحد أن تتوافر للإنسان حاجته من المأكل والملبس والدواء الذي يحفظ عليه صحته أما الزنا فالمسألة فيه مختلفة لأن الرسول قال : « **يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء** » ، أي أن هناك بديلًا للزواج وهو الصوم وليس الزنا .

إذن يجب أن يقام حد الزنا حتى على الذين لم يستطيعوا الزواج وذلك حتى لا تشيع الفاحشة بين الناس ، أما المأكل والملبس فلا بديل لهما .

الشريعة :

* إذن تطبيق الشريعة الإسلامية مرتبط بالشروط والظروف ، فهل ترى أن الظروف تسمح الآن بتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر مثلًا ؟

الشريعة ليست هي الحدود فقط ، تطبيق الحدود هو المرتبط بالشروط والظروف ولكن من قال : أن الشريعة هي الحدود فقط ، الشريعة أكبر وأوسع من ذلك بكثير ، الشريعة في برامج التليفزيون وفي التعليم وفي الاقتصاد ، ومع ذلك فإن الحدود يمكن إيقافها وعلى القاضي أن ينظر في الشروط التي وضعها الشارع لإقامة الحد ،

فإذا توافرت تلك الشروط فعليه إقامة الحد ، أما إذا لم تتوفر فعليه إيقاف العمل بالحد ، والقاضي الذي يقطع يد أحد الجوعى لأنه سرق تقطع يده هو ، أما إذا سرق أحد الناس من ميسوري الحال فلا يجب أن نقول للقاضي لا تقطع يده لأنك لم تقطع يد الفقير الذي سرق ، هذه مهمة القاضي وليست مهمة الشارع ، الأغنياء هم الذين يقولون هذه التبريرات ، لأنهم هم الذين يسرقون والفقراء لا يسرقون لأنهم لا يجدون ما يسرقونه ، الأغنياء الآن واللصوص هم الذين يقفون في وجه إقامة الحدود لأنهم يخافون على أنفسهم وعلى أيديهم من القطع ، فإذا لم تكن لصًا فأنت لا تخاف على يديك من القطع لأن اللص هو الذي خاف على يده وبالتالي فهو الذي لا يريد أن نقيم الحد بقطع يد السارق .

تغيير المنكر والإرهاب :

* أنتم تقولون : بتغيير المنكر باليد عملًا بقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده » ، وهناك من يتهمكم بالإرهاب والعنف والتطرف بسبب ذلك ، فما هو مفهومكم حول ذلك ؟

هناك فرق بين تغيير المنكر وبين الانتقام أو القصاص ، تغيير المنكر عندنا ليس مسألة قصاص ولا مسألة انتقام ، تغيير المنكر ليحل محله المعروف ، فإذا لم يكن المعروف هو الذي سيحل محل المنكر الذي يراد تغييره بل سيحل محله منكر أشد وطأة ، أو منكر أخف وطأة ، وتغيير المنكر درجات إما بالقلب أولًا ثم باليد .

* ولكن الرسول الكريم قال باليد أولًا ، وبالقلب أخيرًا ؟

لا ، لابد أن يكون القلب أولًا حتى ولو كان التغيير سيتم باليد حتى يكون التغيير لوجه الله وليس انتقامًا لابد أن يكون القلب مصاحبًا لليد ، حتى يكون التغيير امتثالًا لأمر الله الذي لا يرضى عن هذا المنكر فالأعمال بالنيات ولكل امرئ

ما نوى ، لابد أن يكون القلب مع اليد .

* ولكن نص الحديث يقول : « **بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان** » ، والفاء كما هو معروف تفيد الترتيب ؟

الأحاديث النبوية تكمل بعضها بعضًا ، قال الرسول : « **إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى** » ، والنية محلها القلب ، إذن النية تأتي قبل أي عمل تقوم به سواء أكان باليد أو باللسان أو بالقلب ، فإذا لم تكن تستطيع تغيير المنكر باليد والقلب فغيره باللسان والقلب ، فإن لم تستطع فبالقلب فقط ، وهذا أضعف الإيمان كما قال الرسول الكريم ﷺ .

يواصل المستشار مأمون الهضيبي دفاعه عن اتهام البعض للإخوان المسلمين بالإرهاب بدعوى تغيير المنكر باليد كما أمر رسول الله ﷺ فيقول :

إن تغيير المنكر شيء والانتقام أو القصاص شيء آخر ، وإن تغيير المنكر واجب بالقلب حتى ولو تم باليد ، فالرسول قال : « **إنما الأعمال بالنيات** » وقال أيضًا : « **النية محلها القلب** » ، فالقلب والنية إذن يسبقان أي عمل سواء كان باليد فعلًا أو باللسان قولًا .

* ولكن هناك من يقول بأن تغيير المنكر باليد تكليف للحاكم فقط دون غيره من المسلمين ؟

ليس في كل الحالات ، خذ مثلًا على ذلك ، فلو إنني رأيت ابني بالبيت قد أتى منكرًا هل أنتظر الحاكم ليغير المنكر الذي أتاه ابني في بيتي أم أغيره أنا بيدي ؟ ولو أني وجدت صورًا عارية معلقة على الحائط ـ مثلًا ـ هل أستدعي الحاكم لينزعها أم إنني أقوم بنزعها بيدي ، وهكذا يكون تغيير المنكر باليد تكليفًا لكل المسلمين كل حسب إمكانياته ، تغيير المنكر في البيت باليد مسؤولية رب البيت ومسؤولية تغيير

المنكر في المجتمع تقع ولا شك على الحاكم قبل غيره : « فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » .

لو أنني مددت يدي على أحد في الشارع لتغيير المنكر لمد الناس أياديهم عليَّ ، خاصة إذا كانت المسألة المراد تغييرها محل خلاف وليست موضع إجماع ، وتغيير المنكر في الشارع باليد سيجعل المسألة فوضى ، ويتسبب في منكر أكبر من المنكر المراد تغييره ، ستقاتل الناس بالأيدي ، والأرجل وستتحول المسألة إلى فوضى ، إذن ليس هذا مطلوبًا من الناس ولكنه مطلوب من ولي الأمر ؛ لأنه هو صاحب السلطة ، وهو الذي يستطيع التدخل في الشارع دون اعتراض أحد ، وهذا ليس كلامي أنا ولكنه كلام حسن البنا .

* لقد دعا حسن البنا إلى التغيير بالقوة واستخدام العنف ؟

ليس ذلك صحيحًا ، فحينما خرج الإخوان المسلمون في المنيا لتحطيم الخمارات والبارات ، أرسلوا برقيات إلى حسن البنا يقولون فيها : « لقد حطمنا الخمارات وكسرنا البارات والله أكبر والمجد للإسلام » .

قال حسن البنا ردًا على ذلك : ليست مسؤوليتنا منع الخمر وتحطيم الحانات ولكن مسؤوليتنا هي تغيير الحاكم لنجيء بالحاكم الذي يغلق الخمارات والحانات ويمنع الخمر .

بالحكمة والموعظة الحسنة :

* كيف تأتون بهذا الحاكم ؟

نأتي به بالدعوة ، بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالقوة أو بالعنف ، ولكن لا فائدة من تكسير الخمارات لأنه في اليوم التالي سوف تأخذ الحكومة من أموال

المسلمين لتعويض أصحاب الخمارات المكسرة ، فأين الفائدة إذن إذا كانت الحكومة ستأتي بالعساكر ليحرسوا الخمارات والحانات .

الأفضل هنا أن ندعو إلى الحكومة التي تأمر بإغلاق الخمارات بل وتعاقب السكارى وتقيم عليهم حدود السكر ، هذا كلام واضح عندنا ولا لبس فيه أو غموض ، لو أن عندي بنتًا رفعت الخمار وخرجت من المنزل سافرة أو بملابس غير محتشمة ، ماذا أفعل معها ؟ هل أضربها لتترك البيت وتنطلق في الشارع لتأتي بمنكرات أشد وأفظع أم أعاملها بالحسنى وأدعوها بالمنطق والهدوء ؟ ولو أنني ضربت ابني على منكر أتاه فضربني ، ماذا أفعل معه ؟ إذن يجب الاختيار بين وسائل التغيير حسب الظروف وحسب المصلحة ، حتى لا أغير المنكر بمنكر أشد وأفظع .

* ولكن هناك من رجال الدين من قال بذلك وقلتم عليهم إنهم مشايخ السلطة والحكومة وإنهم يعملون في خدمة السلطة ؟

لست مسئولًا عمن يقولون ، أنا هنا أتحدث عن مبادئنا ، مبادئ الإخوان المسلمين التي أعرفها ، لماذا قالوا عنهم : شيوخ سلطة ؟ لأن الحكومة تترك هؤلاء يقولون وتمنع الآخرين الذين يعارضونهم .

* ولكن هؤلاء الشيوخ الذي تطلقون عليهم اسم « شيوخ السلطة » يؤيدون آراءهم بأسانيد من آيات القرآن والأحاديث ، ولا يقولون بشيء من عنديا تهم ؟

ولكن أنا أيضًا أقول بالقرآن والأحاديث النبوية ، فلماذا لا تتركني الحكومة أقول رأيي كما تركت هؤلاء يقولون آراءهم .

* إذا كان كل منكم يأتي بالآيات والأحاديث النبوية التي تساند رأيه ، فأين الفيصل إذن ؟ ومن يقول للناس بأ ن رأي هذا الشيخ أو ذاك هو الأصوب والأصح ؟

* لماذا يقول الناس عن هذا الشيخ أو ذاك أنه شيخ السلطان ؟ لأنهم يرون الحكومة في مصر غير ملتزمة بالشريعة الإسلامية ، ويأتون ببعض الشيوخ لتبرير أعمالهم أما الناس ، وإضفاء صفة الشرعية عليها وحينما تريد الحكومة شيئًا فإنها تضرب عرض الحائط برأي نفس الشيوخ الذين أخذت برأيهم من قبل في بعض المسائل أو الخطوات التي كانت تريدها ، لماذا لا تأتي الحكومة بنفس الشيخ ليقول رأيه في هذه الخطوات بالذات ، وإذا قال رأيه لماذا لا تأخذ به الحكومة كما أخذت برأيه في السابق أو في مواقف سابقة ؟

لماذا تتعامل الحكومة مع الشريعة بالقطعة ، لماذا تأخذ جزءًا وتترك جزءًا ؟ ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ﴾ .

ولذلك فنحن نعيش في خزي ، لو أن الحكومة تسير على الشريعة لما كان هذا حالتنا .

ودعني أسألك هنا : لماذا أخذت الحكومة برأي المفتي في فوائد البنوك ولم تأخذ برأيه في مسابقة ملكات الجمال حين أفتى بأنها محرمة شرعًا ؟ إذا كان رأي المفتي هو رأي الشريعة ورأي الدين فلماذا لا تأخذون برأيه في مسابقة ملكات الجمال التي تقيمون لها الاحتفالات في التلفزيون ، ولماذا تطوفون به القرى والمدن ليحارب التطرف والإرهاب ـ كما تدعون ـ ثم لا تأخذون برأيه في هذه المسألة ومسائل أخرى أفتى بحرمتها شرعًا ؟

لقد أفتى المفتي بأن شهادات الاستثمار حرام ، فلماذا لم تأخذوا برأيه حين أعلن ذلك وأخذتم برأيه حين غيره وأفتى لتحليها ؟

لقد أفتى نفس المفتى بدلًا من المرة عشر مرات وقال بأن شهادات الاستثمار

حرام وربا ، فلم يهتم أحد بكلامه ولم يأخذ أحد بفتواه ، وحينما قال بأنها حلال طنطنوا وملأوا الدنيا صراخًا وضجيجًا ، ثم إن شيخ الأزهر ما زال يقول بأن شهادات الاستثمار حرام وربا فلماذا لم يهتموا برأي شيخ الأزهر ولم ينشروه ويذيعوه ويحتفلوا به كما احتفلوا برأي المفتي ؟ هذا هو ما يجعل الناس تفقد الثقة في الحكومة وفي بعض الشيوخ الذين يتعاملون معها ، وهنا يجب أن نحتكم إلى الإسلام دائمًا ، لا أن نجعله زينة أو أداة نستخدمها وقت اللزوم لتبرير أعمالنا أمام الناس ، ثم نتركها ولا نستمع إليها وقت أن يكون حكمها ليس في صالحنا أو غير ما نريد عمله أو تنفيذه .

الانتهازية السياسية :

* يتهمكم البعض بالانتهازية السياسية وأنكم تتحالفون مع أعداء الأمس ، كالوفد مثلًا ، فما ردكم على هذا الاتهام ؟

إننا لا نستطيع ، وحتى وإن استطعنا فإننا لا نرغب في تكميم أفواه الناس ، حتى لا يقولوا علينا ما يقولونه من تشنيعات ، العبرة هنا بالواقع وليس بما يقوله الناس عنا ، دعني أسألك أنا : ما هي الانتهازية ؟ الانتهازية هي أن أغير مبادئي حسب الأحوال أو الظروف ، فهل أنا غيرت مبادئي أم أنني بقيت عليها ؟ في جميع أنحاء العالم تتكون حكومات ائتلافية ، في ألمانيا وفي إيطاليا وفي غيرهما من بلاد العالم ، ولم يقل أحد عن تلك الحكومات أو الأحزاب المشاركة بها أنها أحزاب انتهازية ، لأن هناك حدًا أدنى تتفق عليه جميع الأطراف ، فالخلافات بين الناس ليست خلافات كلية من الألف إلى الياء ، ولكن هناك اختلافات في أجزاء واتفاقات في أجزاء أخرى ، وأحيانًا يكون هناك اتفاق في أجزاء أساسية ـ مثلًا ـ نحن نعيش في عصر أهم مطلب فيه بالنسبة لنا هو الحريات السياسية ، فإذا استطعنا أن نتفق مع بعض

الناس أو بعض الأحزاب على هذا الحد الأدنى ، فإن المصلحة العامة تقتضي منا التعاون معهم لإنجاز هذا الحد الأدنى من المطالب الأساسية ، حتى إذا تحقق ذلك استطاع كل منا أن يدعو لعقيدته وأهدافه ومنهجه .

هذه إذن ليست انتهازية سياسية ولكنها طبيعة الأمور وعين العقل ، فإذا كان بعض الناس محبوسين في كهف فإن واجب كل منهم أن يمد يده إلى الحجر ليفتح الكهف ونستطيع جميعًا أن نستنشق الهواء النقي ، هذا أفضل أم أنهم يتقاتلون داخل الكهف حتى يأتي الموت عليهم جميعًا ؟ هذه إذن ليست انتهازية ، ولكنهم يقولون ذلك لمجرد التشويه أو الانتقام لا أعرف ماذا أسمي السبب من وراء ذلك الاتهام أو هذه التقولات .

نحن و« الوفد » والآخرون :

لم نكن حلفاء في يوم ما مع الوفد ، حتى وإن حدث هذا فماذا عليه ؟ نحن لدينا قاعدة نسير عليها دائمًا وهي أننا لا نعادي أشخاصًا أو نؤيد أشخاصًا نحن ننظر دائمًا إلى العمل ، فإذا كان العمل مشروعًا أيدناه ، وإذا كان فيه خروج عن شرع الله عارضناه ، ولذلك من الممكن أن نؤيد حكومة أو حزبًا في أحد الأعمال ولا نؤيدها في عمل آخر ، أما التحزب المقيت الذي كان سائدًا في الماضي أيام الاحتلال والذي ربما يوجد حتى الآن لدى بعض الأحزاب أو الدول وهو أن تعارض أي عمل أو فكرة أو موقف لمجرد أن الغير هو الذي قام بها ، فهذا ما نرفضه ولا نقبله ولا نقبل التعامل به .

كيف نتهم بالانتهازية السياسية إذا كانت الحكومة تعد قوانين لاغتيال حقوقنا ، نحن جزء من الشعب ، ومن هذه الأمة ، ولنا الحق في مباشرة حقوقنا السياسية ، ثم تأتي الحكومات المتعاقبة تخترع قوانين للحيلولة بيننا وبين ممارسة هذه الحقوق ، قانون الانتخابات بالقوائم الحزبية ـ مثلًا ـ في الوقت الذي تحرمنا فيه من إقامة

حزبنا ، ما معنى هذا ؟ معناه بوضوح استبعادنا من الحياة السياسية وممارسة حقوقنا السياسية ، لقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بأن قوانين العزل السياسي قوانين غير دستورية ، وما هذا إلا عزل سياسي ، وموقف الانتخابات على القوائم الحزبية مع حرماننا من أن يكون لنا حزب ، هو نوع من العزل السياسي غير الدستوري ، ولذلك حكمت المحكمة الدستورية أيضًا بعدم دستورية هذا القانون الذي يغتال حق المواطن في مباشرة حقوقه السياسية التي ينص عليها الدستور ، إذن هل نقف جامدين دون حراك أمام هذه القوانين الباطلة الخارجة عن الدستور ؟ حتى إذا اتفقنا مع حزب من الأحزاب على أن ندخل الانتخابات على قوائمهم تكون هذه انتهازية سياسية ؟ هل هذا عقل ؟ هذا منطق فاسد مبعثه الحقد لتشويه الصورة ، ونحن ندعو غيرنا ـ كما ندعو أنفسنا ـ إذا أردنا الارتقاء بالحياة السياسية في مصر أن تكون المناقشات دائمًا عقلانية ومنطقية وعلى أصول محترمة حتى يمكن أن نصل إلى نتائج سليمة .

لقد جاءت الشورى عندنا منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة في الوقت الذي كان فيه غيرنا عبيدًا لحاكمهم ، فكان الحاكم في فرنسا أو روسيا أو غيرها من بلاد أوروبا المتفرقة الآن يملك الأرض ومن عليها وله الحق في أن يسلب الناس حياتهم أو يبيعهم كما يبيع الماشية أو الحيوانات من ممتلكاته ، في هذا الوقت نزل علينا الوحي من فضله تعالى يرشدنا إلى الحق ، ويقول : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ ، وبعد الهزيمة التي جاءت عقب شورى ، وحتى لا يتصور أحد أن الشورى تسببت في الهزيمة ، أمر الله تعالى رسوله ـ وهو المعصوم ـ فقال له : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ .

سفاسف ، وصغائر :

هذا موجود عندنا ويجب أن نعتز به ، أما الناس الذين لا هم لهم غير الكلام ، والاتهامات الكاذبة ، والألفاظ غير السليمة ، ماذا نفعل معهم ؟ لقد قالوا عن

الرسول : « ساحر ومجنون وأساطير الأولين » ، حينما يفتقد الناس الحجة السليمة يلجأون إلى مثل هذه السفاسف والصغائر .

ليس عندنا وقت لتضيعه في الجري وراء ما يقولون ، والذين يقولون .

لم يكن بيننا وبين الوفد عداوة في يوم من الأيام وإنما كان هناك مسلك نعارضه ، وأعمال تقول إنها صحيحة ، وحينما ألغي الوفد على سبيل المثال معاهدة ١٩٣٦ أيدناه ، وصفقنا له ، لم نقل له : لا لأنه الوفد .

الوفد والعلمانية :

* ولكن « الوفد » كان ولا يزال حزبًا علمانيًا ، وأنتم تعتبرون العلمانية كفرًا وخروجًا عن الشريعة فكيف تتحالفون معه ؟

الوفد ليس حزبًا علمانيًا ، وعنده نص في برنامجه يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، صحيح أن مفهومة للشريعة يختلف عن مفهومنا نحن لها ، ولو كنا مع الوفد على عقيدة واحدة لاندمجنا فيه واندمج فينا ، ولكن للوفد كيانه ولنا أيضًا كياننا ، وهذا أيضًا ينطبق على حزبي العمل والأحرار اللذين نتحالف معهما الآن ، لكل حزب من أحزاب التحالف الإسلامي كيانه المستقل ، ولو كنا جميعًا على برنامج واحد متكامل ، وفهم واحد للعقيدة لاندمجنا معًا في كيان واحد ، وهذه مسائل بديهية ، وإذا كانت هناك بعض الفروق بيننا وبين الآخرين فلا يعني ذلك أننا يجب أن نعاديهم على طول الخط ، أو لا يعني ذلك أنه لا توجد بيني وبينه نقاط التقاء أو اتفاق .

هناك نقاط التقاء بيننا وبين الوفد والعمل ، فإذا كان لهذه النقاط الأولوية على غيرها فما الذي يمنع من أن نتعاون معًا لتحقيق ما نتفق عليه وهو أساسي وحيوي

لنا جميعًا ، وحينما يتم لنا ذلك يصبح من حق كل منا أن يدعو لما يدعو إليه بعيدًا عن الآخرين ، هذا هو المنطق ، وطبيعة الأمور ، أما الآخرون فإنهم يضعون أمامنا نقاط الخلاف أولًا لندخل في معارك وخلافات ونتركهم يعيثون في الأرض فسادًا .

ونحن لسنا بدعًا في ذلك فهذا يحدث في مختلف بلاد العالم ، لقد تحالف العمال مع المحافظين مع الأحرار في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، فهل قال أحد : إنها انتهازية سياسية ، لقد بقيت ما بينهم جميعًا اختلافات وخلافات إلى ما بعد الحرب .

لم نتدخل في « العمل » :

* في هذا الإطار أيضًا ، يقولون : أنكم دخلتم حزب العمل ، وأحدثتم فيه شقاقًا ، وانقسم الحزب إلى حزبين بعد تحالفه معكم !!

لم يقل الأستاذ أحمد مجاهد ذلك ، ولكنهم يتهمون إبراهيم شكري وأتباعه بأنهم تحولوا عن مبادئ الحزب ، ولم يقل أحد منهم إننا سيطرنا على الحزب أو تدخلنا في شئونه الداخلية ، ولكن الكتاب الذين يحاولون الدس والوقيعة بيننا وبين حزب العمل هم الذين يقولون مثل هذا الكلام الذي لا يمت للواقع بصلة من قريب أو بعيد ، وهم أول من يعلم ذلك ، لقد دخلنا حزب العمل بالاتفاق ودخلنا البيوت من أبوابها ولم نقتحم عليهم حزبهم ، بل دخلناه بالاتفاق والتراضي ، بعد أن اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب العمل وكان بها الأستاذ أحمد مجاهد وغيره من المنشقين الآن على إبراهيم شكري وهي التي بحثت أمر تحالفنا مع « العمل » وقررت الموافقة عليه ، لقد اتخذوا القرار بالأغلبية أو بالأقلية ، هذا شأنهم وحدهم ولم نتدخل فيه ولم نكن معهم حين اتخذوا قرار التحالف معنا ، لم ندخل حزب العمل بالغزو أو الاقتحام ، ولم يكن لنا « حصان طروادة » لندخل حزب العمل .

ودعني أسألك هنا : هل أصبح عادل حسين ـ الذي يمثل الاتجاه الإسلامي داخل العمل ـ رئيسًا لتحرير جريدة الشعب الناطقة بلسان الحزب قبل التحالف أم بعده ؟ الواقع يقول بأنه أصبح رئيسًا لتحرير « الشعب » قبل أن ندخل معهم في حزب العمل ، إذن نحن لم نفرض عادل حسين على حزب العمل أو على جريدة الشعب ، وهذا يدل على أن التيار الإسلامي موجود داخل حزب العمل قبل أن ندخله نحن ، هذه مسألة واضحة وضوح الشمس ولكن النفوس المريضة تصورها بصورة مريضة ، إن جريدة الشعب لا تزال ناطقة بلسان حزب العمل وليست ناطقة بلساننا نحن ، ولو كانت جريدة الشعب جريدتنا لكان لها وضع آخر وشأن مختلف ، نحن لا نملك فيها حاليًا إلا مساحة قليلة ، وبقية المساحة مخصصة لشئون حزب العمل ، وكتابه وأقلامه نحن إذن لم نسيطر على جريدة الشعب أو على حزب العمل ، كما يدعون ، هذا شيء واضح تمامًا وحتى المنشقين على الأستاذ إبراهيم شكري لا يقولون بذلك أبدًا ، ولكن الأقلام المريضة ، والنفوس التي تريد تزييف الحقيقة هي التي تردد مثل هذا الكلام ، أما أصحاب الشأن أنفسهم ـ الأستاذ أحمد مجاهد وزملاؤه ـ لا يقبلون هذا الكلام .

الإخوان وشركات توظيف الأموال :

* هناك اتهام يطلقه عليكم الكثيرون ، فيقولون أنكم شجعتم شركات توظيف الأموال وروجتم لها عند الناس باعتبارها تمثل في نظركم نموذج الشركات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي الذي تدعون إليه ، فما ردك على هذا الاتهام ؟

لم نكن وراء شركات توظيف الأموال ولا أمامها ، نحن ننادي بالتطبيق الإسلامي في كل نواحي الحياة ومنها الاقتصاد ، والبنوك الحكومية ربوية وتعمل بالربا مهما جاءوا بالفتاوى التي تقول بغير ذلك ، وهناك إجماع من فقهاء المسلمين

على ذلك والناس أيضًا تعلم ذلك ، والفتوى بغير ذلك هي خروج على الإجماع ، وهي تضر بالاقتصاد المصري أكثر مما تفيده لأن من يصدق تلك الفتاوى سيذهب بفلوسه إلى بنوك الخارج بعيدًا عن أيدي الحكومة أو أنظارها ، فإذا كانت الحكومة تريد من وراء تلك الفتوى تشجيع الناس على التعامل مع البنوك فإن الناس سوف تتعامل مع البنوك فعلًا ولكن ليس في مصر ، بل في بنوك أوروبا وأمريكا ، بعيدًا عن متناول الحكومة ، وهذا يضر بالاقتصاد المصري أكثر مما ينفعه ، نحن ضد الاقتصاد القائم على الربا وندعو إلى السنن الإسلامية ، وقبل شركات توظيف الأموال كانت هناك بعض البنوك الإسلامية التي حاولت أن تجد صيغة إسلامية وسط هذا الخضم الهائل من البنوك الربوية .

النصب باسم الإسلام :

وهذه البنوك الإسلامية لسنا مسئولين عنها ولم نشجعها ولم يقل أحد أننا على صلة بها ، وفي هذه الظروف التي وقفت فيها الحكومة عاجزة عن كسب ثقة الناس جاء بعض الناس الذين وجدوا في المضاربة الإسلامية صيغة مناسبة للعمل في السوق أطلقت على نفسها اسم شركات توظيف الأموال الإسلامية ، وكان يجب على الحكومة منذ بداية الأمر أن تجد القانون الذي ينظم عمل تلك الشركات كما حدث في باكستان لأنه بوجود هذه الشركات أصبح هناك سوق يدخله الصالح والطالح .

وقد دخل البعض هذا السوق الواسع تحت عباءة الإسلام ، لقد أطلق البعض ذقونهم وارتدوا العمامة وقالوا : إننا شركات إسلامية ، هذا ممكن بمنطق السوق الذي يجمع بين الطالح والصالح .

ولم نكن نحن في يوم من الأيام وراء هؤلاء الناس سواء الطالح منهم أو الفاسد ..

عبد اللطيف الشريف رجل مسلم ولم نطعن في إسلامه بشيء ، ولكن طوال عمره لم يكن في يوم من الأيام من الإخوان المسلمين ، إنه مثل عثمان أحمد عثمان الذي استعان ببعض الإخوان المسلمين ليديروا له العمل والنشاط الاقتصادي الذي يقوم به ، لقد فعل عثمان أحمد عثمان ذلك لكي يضمن أمانة وحسن إدارة وأخلاق القائمين على عمله ، وحتى في عهد جمال عبد الناصر ، كان يسند أكبر المراكز في شركاته لأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين ، ولكن عثمان نفسه لم يكن من الإخوان المسلمين ولم يدع يومًا أنه من الإخوان المسلمين ، حينما يكون الأمر متعلقًا بالأموال والبنين ، يأمن الناس للإخوان المسلمين أكثر من غيرهم ، ضابط المباحث الذي يعذب الإخوان ويعتقلهم لا يأمن على ابنه إلا في مدرسة يقوم على أمرها الإخوان ولكن المسألة واضحة ، وكل الناس مسلمين ، وحينما يخاف المرء على ماله من السرقة فإنه يودعه لدى من يأتمنهم ، ولهذا استعان الشريف وعثمان أحمد عثمان بالإخوان المسلمين ، رغم أنهما ليسا من الإخوان ولم يكونا عضوين في الإخوان في يوم من الأيام وهكذا فإن الناس تودع أموالها لدى من يأتمونهم ، وقد وضع كثير من المسيحيين أموالهم في شركات توظيف الأموال .

* لقد دافعتم عن تلك الشركات في مواجهة الحكومة ورفضتم تدخل الحكومة لحماية أموال الناس ؟

لقد عارضنا القانون الذي يتسبب الآن في شكوى الناس ، لقد ضاعت على الناس أموالها بسبب القانون الذي عارضناه لأنه يصفي تلك الشركات ويجعل من الحكومة المهيمن الحقيقي عليها .

القانون الذي قدمته الحكومة لا ينظم عمل تلك الشركات ولكنه يسيطر عليها ، لقد كنا مع تنظيم تلك الشركات ولم نكن مع سيطرة الحكومة سيطرة كاملة عليها ،

أنا لا أدافع عن الريان ، ولم أره في حياتي مرة واحدة إلا في الصور ، الذين تعاملوا معه يقولون للحكومة الآن : ما لك ، دعينا مع الريان وشأننا ، هذا شيء عجيب ومخالف للدستور !!

* هل هذا هو البديل في رأيك ، أن تترك الحكومة الناس وشأنها مع الريان وغيره من النصابين ؟

لقد عارضت القانون من زاوية أنه متسلط ويفسد ولا يصلح ، ولم أعارض تنظيم المسألة إنني مع النظام والتنظيم ولكني ضد سيطرة الحكومة على تلك الشركات ، دعني أسألك : لو أنك ألغيت الآن قانون الشركات المساهمة لتجعل من الحكومة هي المسيطر الحقيقي على كل شيء فيها ؟ لابد من حرية الشركات واستقلالها وفي نفس الوقت لابد من وجود الحكومة كمراقب ومنظم وليس كمسيطر ، قانون شركات توظيف الأموال الجديد لا يشترط موافقة هيئة سوق المال على تعيين المدير العام فقط بل يشترط موافقة مدير هيئة سوق المال على تعيين رئيس القسم أو أي موظف صغير في أية شركة من شركات توظيف الأموال ، فهل هذا معقول ؟ ألا يعني ذلك أن المباحث هي التي تعين الموظفين في تلك الشركات ، ولمن سيكون ولاء هؤلاء الموظفين ، للشركة التي يعملون بها أم للمباحث التي يدينون لها بوجودهم فيها ؟

لماذا سكتت الحكومة ؟

* ولكن هذا حدث بعد أن وقعت المصائب ، وحتى لا تستمر عملية النصب المنظمة التي كانت تقوم بها تلك الشركات ، ولو لم يحدث ذلك لما تدخلت الحكومة على هذا النحو ، ألست معي في ذلك ؟

* لماذا سكتت الحكومة منذ البداية ؟ لقد بلغ حجم تعاملات الريان مع

الحكومة أكثر من ٧٠٠مليون جنيه ، وكانت تلجأ إليه ليورد لها الذرة الصفراء والحديد وغيره ، أليس ذلك تشجيعًا للناس على التعامل والثقة في الريان وغيره ، إذا كان الريان قد حاز ثقة الحكومة وتعاملت معه ليحل لها مشكلاتها فما بالك بالناس ، لماذا لا يتعامل معه الناس ليحل لهم مشكلاتهم أيضًا ؟

من إذن الذي شجع الريان وروج له عند الناس ، نحن الإخوان المسلمين أم الحكومة ؟ ومن الذي تعامل مع الريان نحن أم الحكومة ؟ هل التليفزيون كان مملوكًا لنا أم للحكومة ؟ والصحف الحكومية ، نحن أصحابها أم الحكومة ، لقد أخذ هؤلاء جميعًا يطاردون الناس بالإعلانات عن نشاط الريان وغيره ـ ليل نهار ـ فمن الذي سمح لهم بنشر تلك الإعلانات ، هل نحن الذي فعل ذلك أم الحكومة ؟

* لماذا لم تخرجوا إلى الناس لتقولوا لهم أن هذا ليس اقتصادًا إسلاميًا وأن الريان لا يمثل الإسلام ؟ لماذا لم تحذروا الناس من التعامل مع شركات توظيف الأموال ؟

أولًا : من ناحية الصيغة العامة ، شركات توظيف الأموال هي شركات ذات صيغة إسلامية تقوم على المضاربة ، أما داخل هذه الشركات ونوايا أصحابها فلم نكن نعلم ماذا يدور فيها ، وكيف يعملون وما هي أهدافهم أو نواياهم ، لم نكن رقباء عليهم ، من أين لنا أن نعرف أن أصحابها يسرقون أو لا يسرقون ؟ وحتى هذه اللحظة لا نستطيع أن نقطع بشيء بخصوص تلك الشركات ، ما دخلنا نحن وهذه الشركات ، إنها مهمة الحكومة فهل تريدون أن تلبسونا عمامة الحكومة ؟

لقد تخلت الحكومة عن مسئوليتها ، وإذا كان هناك نصب من تلك الشركات فإن الحكومة قد ـ شاركت فيه بكل تأكيد ، لأن النصاب دائمًا يحتاج إلى من يعاونه ليجعل الناس تصدقه ولا تشك في أمره ، ولقد لعبت الحكومة هذا الدور حين تعاملت معهم بملايين الجنيهات ، وحين أطلقت العنان لأجهزة إعلامها لنشر

الإعلانات عن تلك الشركات ونشاطاتها .

* إذا كانت الحكومة فاسدة ـ كما تقولون ـ وتشجع على الفساد ، فلماذا لم تدافعوا أنتم عن الناس ، وأنتم الذي تطاردون الفساد ، كما تقولون ، وتكشفونه ؟

* كيف ندافع ؟ هل نحن أصحاب سلطة ؟

* كان يجب عليكم أن تقفوا ضدهم خاصة وأنهم يستخدمون الدين في النصب على الناس ؟

* ومالنا نحن ، ومن أين لنا أن نعرف ؟ هل كنا نستطيع أن نقول للريان أعطنا حساباتك ؟ هل كنا نستطيع أن نقول له ماذا تعمل وماذا أخذت وماذا أعطيت ؟ هل نستطيع أن نفعل ذلك ، إذا فعلناه قالوا عنا : إننا حكومة فوق الحكومة أو دولة داخل الدولة ، واتهمونا بالتدخل في شئون الناس وهل نملك ذلك ؟

ومع ذلك بعد صدور القانون اتضح أن هناك شركات لم تكن تسرق ، وأن أصحابها لم يكونوا يمارسون عمليات نصب على الناس فقد وفقت تلك الشركات أوضاعها وفقًا للقانون الجديد ، إذن ليس العيب في المبدأ ولكن العيب كان في التطبيق ، لقد كان هناك البعض يعملَ بضمير ، والبعض الآخر يعمل بدون ضمير ، وهذا هو السوق ـ كما قلت لك ـ فيه الصالح وغير الصالح ، وبذلك ثبت أن العيب ليس في نظام المضاربة الإسلامية الذي كانت تعمل به تلك الشركات ، ولكن العيب كان في طريقة التطبيق أو العمل أو النية ، كذلك كان العيب في انعدام الرقابة ، والرقابة مهمة الدولة وليست مهمة شخص أو جماعة من خارج السلطة أو الحكومة ، هل في استطاعتي أن أدخل دكانًا صغيرًا وأقول لصاحبه أرني ميزانك أو قائمة أسعارك أو فواتيرك ؟

لم نسكت وأعلنا أكثر من مرة أن العملية تحتاج إلى تنظيم من قبل الدولة وإلى

رقابة صارمة على عمل تلك الشركات ، ولكن الحكومة هي التي تقاعست حتى حدث ما حدث ، إذن هذه مسئولية الحكومة وحدها وليست مسئوليتنا نحن .

* يستأنف المستشار مأمون الهضيبي دفع الاتهام الموجه للإخوان المسلمين بأنهم شجعوا شركات توظيف الأموال ووقفوا وراءها باعتبارها نموذجًا للشركات الإسلامية ، وتمثل تطبيقًا حقيقيًا للاقتصاد الإسلامي الذي يدعو الإخوان لتطبيقه تمشيًا مع الشريعة الإسلامية التي ينادون بها .

ويقول الهضيبي : إنه لا غبار على نظام المضاربة الإسلامية الذي كانت تعمل شركات توظيف الأموال وفقًا له ، ولكن الخطأ الذي وقع كان بسبب انعدام الرقابة وتنظيم عمل هذه الشركات ، وهي مسئولية الحكومة وليست مسئولية أحد غيرها ، وأن الإخوان ليست لديهم السلطة التي تمكنهم من إيقاف النهب والنصب المنظم الذي كانت تقوم به بعض تلك الشركات .

وحينما ذكرناه بسلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهي سلطة منحها الله لكل مسلم قال الهضيبي :

إننا دعونا الحكومة المصرية إلى إصدار قانون ينظم عمل ونشاط تلك الشركات وممارسة الرقابة الفعلية عليها ، وقد أصدرت الحكومة بالفعل قانونًا لتلك الشركات ، ولكن جاء القانون لتحقيق سيطرة الحكومة على نشاط تلك الشركات وليس لتنظيم نشاطها وأن ما حدث بعد ذلك ليس سوى نتيجة طبيعية وأثر من آثار ذلك القانون الذي جعل أيدي أصحاب تلك الشركات مغلولة فلم يتمكنوا من رد أموال المودعين أو التصرف في شيء من أمر شركاتهم ، لقد سيطرت الحكومة على كل شيء حتى أن جهاز المباحث تولى الإشراف على تعيين حتى صغار الموظفين والمستخدمين بتلك الشركات وبذلك أصبحت الحكومة هي صاحبة الأمر والنهي فيها .

ويستطرد المستشار الهضيبي قائلًا :

إذن ، نحن لم نسكت وطالبنا بإصدار قانون ينظم العملية ، ولكن الحكومة سكتت وطال سكوتها وحينما تحركت « جابت عاليها أسفلها » وهدمت كل شيء ، وحينما عارضنا القانون الذي أصدرته الحكومة بشأن تلك الشركات لم نعارضه لأنه جاء لينظم ، بل عارضناه لأنه جاء ليفسد ويحطم نتيجة طبيعية وأثر من آثار ذلك القانون الذي جعل أيدي أصحاب تلك الشركات مغلولة فلم يتمكنوا من رد أموال المودعين أو التصرف في شيء من أمر شركاتهم ، لقد سيطرت الحكومة على كل شيء حتى أن جهاز المباحث تولى الإشراف على تعيين حتى صغار الموظفين والعاملين بتلك الشركات وبذلك أصبحت الحكومة وهي صاحبة الأمر والنهي فيها .

ويستطرد المستشار الهضيبي قائلًا :

إذن ، نحن لم نسكت وطالبنا بإصدار قانون ينظم العملية ، ولكن الحكومة سكتت وطال سكوتها وحينما تحركت « جابت عاليها أسفلها » وهدمت كل شيء ، وحينما عارضنا القانون الذي أصدرته الحكومة بشأن تلك الشركات لم نعارضه لأنه جاء لينظم ، بل عارضناه لأنه جاء ليفسد ويحطم حتى الشركات التي وفقت أوضاعها لم تستطيع في ظل هذا القانون وبالتالي فإنها سوف تصفي أعمالها في غضون عدة شهور مقبلة ، إن طبيعة القانون تؤدي إلى ذلك حتمًا ، لقد أصبح أصحاب تلك الشركات قليلين بهذا القانون حتى أنهم لابد أن يستأذنوا هيئة سوق المال إذا أرادوا أن يقولوا لأحد : « السلام عليكم » ، هل يمكن للعمل التجاري أن يستمر بهذا الشكل ؟ لقد جاء القانون ليحدد نوع النشاط الذي يجب أن تقوم به الشركات ، حتى إذا جاءت صفقة لواحد منهم كان عليه أن يذهب لرئيس هيئة سوق المال

ليستأذنه في عقدها ، فهل هذا ممكن في ظل نظام السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات ، إنهم في كثير من الأحيان يتحدثون مع هيئة سوق المال بشأن صفقات ينوون عقدها فيجدون الحكومة وغيرها سارعت « ولهفتها » لنفسها .

هذا القانون الذي عارضناه والذي أعد وسلق في يوم واحد ، وحينما ثبت فساده اضطرت الحكومة لإصدار أمر عسكري لاستكماله وتصحيحه ، وفي هذه الأيام تنظر الحكومة في مسألة إجراء تعديلات أخرى على القانون المعدل ، وقد قلت لوزير الاقتصاد إن قراراته بشأن تصفية الشركات التي لم توفق أوضاعها ليست نهائية لأن مجلس الدولة لا يزال ينظر الطعن في تلك القرارات ، في الوقت الذي لا يزال فيه وزير الاقتصاد يمارس عمليات التصفية لتلك الشركات بالفعل ؟ ولهذا أسندوا العملية للمدعي الاشتراكي الذي لا يحكمه قانون ، وهذا دخول من الباب الخلفي لتصفية تلك الشركات .

إذن المسألة ليست مسألة حماية أموال المودعين ، كما ادعت الحكومة حين أصدرت ذلك القانون ، ولكن المسألة هي منع هذا النوع من النشاط الاقتصادي وتصفيته ظنًا منهم أن هذا يفيد البنوك ، ولكن الحقيقة أن هذا ليس صحيحًا وكلنا يعرف ماذا حدث للشهادات الدولارية في السوق ، لقد أبطلوا شركات توظيف الأموال وأصدر مفتيه الفتوى بتحليل فوائد البنوك وشهادات الاستثمار ثم أصدروا السندات الدولارية فهل أفادت بشيء ؟ لم يحدث أن جاءهم ذلك كله بفائدة تذكر .

إذن ليس العيب إلا في الدولة والحكومة ذاتها وهما اللذان يحاولان أن يلقيا علينا بالاتهام بتشجيع شركات التوظيف تنصلًا من المسؤولية التي تقع على عاتقهم هم ، وبنفس الأسلوب ولنفس الهدف يقولون : أننا نمارس الانتهازية السياسية .

* تردد أثناء الحملة الانتخابية في عام ٨٧ أنكم حصلتم على دعم مالي من

شركات توظيف الأموال وأنهم تكاتفوا لتمويل حملتكم الانتخابية في مواجهة مرشحي الحكومة ، فما ردك على هذا الاتهام ؟

هذا كلام فارغ ، وهل نملك نحن عشر ما تملكه الحكومة وحزبها الوطني ، لم يعطنا الريان أو غيره مليمًا واحدًا وأتحدى أن يثبت أحد ذلك ، وأنا في حياتي لم أقابل الريان مرة واحدة ، أنا مثلًا لم أستأجر سيارة واحدة أثناء الحملة الانتخابية لأن كل الأخوة الذين يمتلكون سيارات سخروها لمرشحي الإخوان مجانًا ، إننا لن نجري وراء الافتراءات الكاذبة .

فالحقائق واضحة ، لقد سخر الحزب الوطني كل إمكانات الحكومة من حكم محلي وبلديات وأمن مركزي وغيره في الحملة الانتخابية ضدنا ، وكانوا يمزقون ملصقاتنا ليعلقوا ملصقاتهم ، وإذا كان صحيحًا ما يقولونه من أننا حصلنا على أموال من الريان أو شركات توظيف الأموال فلماذا لا تقدم الحكومة المستندات الدالة على ذلك وقد وضعت أيديها على كل المستندات الخاصة بتلك الشركات . فهل وجدت بينها مستندًا واحدًا يؤكد حصولنا على أموال من تلك الشركات ؟

لقد تردد أيضًا أن إحدى الدول الخليجية أمدتكم بالمال للصرف على الحملة الانتخابية الأخيرة ، فما صحة ذلك ؟

أقول لهؤلاء : « خلوا عندكم شوية دم » ، ما أسهل الكلام على من يعرف أنه غير مسئول عن كلامه ، قال رسول الله ﷺ : « **وهل يكب الناس على وجوههم في نار جهنم إلا حصائد ألسنتهم ؟** » .

إن من يعرف معنى هذا الحديث الشريف لا يمكن له أن يقول مثل ذلك الكلام ، والذي يغفل ويتناسى أن هناك ملكين عن شمال وعن يمين يسجلان كل ما يقوله ، يستطيع أن يقول مثل ذلك وأكثر منه .

لماذا تعطينا تلك الدولة ؟ ومعروف أن بها هيئات كثيرة تعمل لحسابها علنًا ، هناك مراكز إسلامية كثيرة في أوروبا تموها تلك الدولة ، فلماذا إذن تمولنا نحن ، ونحن هنا في دولة إسلامية رائدة والدعوة الإسلامية في مصر قوية وكبيرة فلماذا تأتي تلك الدولة لتلقي بأموالها هنا ؟ إنها لا تطمع في أن تؤثر في يوم من الأيام في السياسة المصرية حتى وإن أرادت ـ نفترض جدلًا ـ إنها أرادت ذلك ، فهم ليسوا من الغباء ليفعلوه ، إن كل شيء الآن واضح وظاهر ، ولم يعد في مقدور أحد أن يخفي شيئًا عن الآخرين .

الدين للسياسة أم السياسة للدين ؟

* هناك اتهام للإخوان المسلمين بأنهم يعملون بأسلوب « الدين للسياسة » وأن الدين لديهم وسيلة وليس غاية ، فما ردك عن هذا الاتهام ؟

مسألة الدين غاية أم وسيلة تتعلق بضمائر الناس وقلوبهم ، أما مسألة « الدين والدولة » فهو شعار رفعناه منذ بداية الدعوة ، وقلنا : أن الحكومة جزء من إقامة الدين ، وهذا من المسائل الثابتة في كتب الفقه ، اقرأ أي كتاب في الفقه الإسلامي فتعرف منه أن ولي أمر المسلمين يسوس أمرهم على مقتضى أحكام الدين ، ونحن لا نؤمن بالسياسة المطلقة التي لا ضابط لها ، وفيها المكر والخديعة والدسائس ، هذا كله لا نعرفه ، نحن نعرف أن هناك سياسة ولا توجد جماعة بشرية بدون سياسة ، حينما أربي أولادي فلابد من سياسة التربية وحينما أتعامل مع زوجتي فإنني أسوسها ، ولكن على أي مقتضى أسوسها ؟ أسوسها على مقتضى التعاليم الغربية ـ مثلًا ـ أم بمقتضى بعض المعتقدات التي أعتنقها وأومن بها ؟ إنني أعلم أولادي الصوم والصدق والعفة ، يمكن أن أعلم أولادي الصدق على أنه فضيلة مطلقة ، ويمكن أن أعلمهم الصدق على أنه أمر ديني ، إذن فصل الدين عن السياسة في أس

أمر من الأمور ، غير ممكن ، في اللبس والمأكل والسلوك والتعامل مع الآخرين لابد من أن يكون لكل إنسان سياسته ، هذا غير أن تسير حسبما اتفق ، تتجه مرة يسارًا ومرة يمينًا ومرة إلى الخلف ومرة إلى الأمام فإذا كان هذا غير مستحب بالنسبة للفرد فما بالنا بالدولة ؟

نحن نطالب بأن تكون للدولة سياستها الشرعية ، التي تسير عليها بمقتضى الشرع ونحن لا نطلب بالحكم لأنفسنا ، وقلنا لهم أكثر من مرة ابدأوا بالخطوة الأولى وسنكون أول من يتبعكم وأول من يكون خدمًا لكم ، ونحن لا نملك أكثر من هذا لنؤكد أن الدين لدينا ليس وسيلة ولكنه غاية نسعى إليها .

ما معنى الإرهاب ؟

* هناك اتهام دائم لكم بالإرهاب ، وإنكم إرهابيون وتعتمدون على الإرهاب لتنفيذ سياساتكم أو للتخلص من معارضيكم ، فما ردكم على هذا الاتهام التقليدي ؟

* ما معنى الإرهاب ؟

الإرهاب هو القتل ، أو التهديد به .

منذ عهد الثورة وحتى الآن لم نقتل أحدًا .

وهذا اعتراف بأنكم قتلتم قبل الثورة وأنكم بدأتم إرهابيين .

لابد هنا أن نفرق بين عهدين عهد احتلال إنجليزي كافر بمصر ، وبين عهد ـ بعد ذلك ـ أيًا كانت صفة الحاكم فيه ، فهو مسلم ، لم يعد هناك جنود احتلال داخل بلادنا .

ولكنكم لم تقتلوا الإنجليز فقط بل قتلتم مسلمين أيضًا القاضي الخازندار وحكمدار القاهرة سليم زكي ورئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي وغيرهم .

* وهل نحن الذين قتلنا أمين عثمان ؟ وهل نحن الذين قتلنا سيرلي ستاك ؟ وهل نحن الذين قتلنا بطرس باشا غالي ؟

هذه اغتيالات سياسية .

ليست مصر وحدها التي كان فيها هذا النوع من الاغتيالات ، ولسنا وحدنا الذين مارسنا الاغتيال السياسي لقد مارسه أنور السادات نفسه وغيره ، لقد وجدت الاغتيالات السياسية في كل بلد من بلاد العام ، وفي كل الظروف حتى البلاد ذات الديمقراطيات العتيدة مثل أمريكا ، لقد أغتيل جون كيندي وغيره من رؤساء أمريكا ، ألم يحدث ذلك ؟ لقد أغتيل أولف بالم في السويد ، إذن هناك اغتيالات سياسية في كل دول العالم حسب الظروف والأحوال ، وأثناء الاحتلال ، لم تكن هناك حركات وطنية إلا وقامت باغتيال المحتلين وأعوان المحتلين وهل كانت هناك قضية لدى عبد الناصر إلا الاستعمار وأعوان الاستعمار ؟ لماذا أصبح الاغتيال الآن سبة وإرهابًا ولماذا يعتبروننا نحن إرهابيين ، في الوقت الذي يعتبرون فيه أنور السادات الذي شارك في اغتيال أمين عثمان عميل الإنجليز ، بطلًا ورئيسًا للجمهورية ؟

الاغتيال في القضية الوطنية :

* هذا اغتيال في إطار القضية الوطنية ، وليس اغتيالًا لتصفية حسابات خاصة أو بغرض الانتقام الشخصي ؟

* وما هو الاغتيال الذي تم في غير إطار القضية الوطنية ؟

* اغتيال سليم زكي مدير أمن القاهرة والقاضي الخازندار والنقراشي رئيس وزراء مصر الداخلية قبل الثورة ؟

أولًا سليم زكي أغتيل وسط الناس ولم يعرف أحد حتى الآن من الذي قام باغتياله .

* والنقراشي ؟

* ما رأيك في النقراشي ؟ هل كان بطلًا وطنيًا ؟

قد لا يكون بطلًا ولكنه كان مسلمًا .

نحن نتحدث من الناحية الوطنية ، وهناك فرق كبير جدًا بين قيادة جماعة تلتزم بخطة معينة وبرنامج معين وبين أشخاص يقررون شيئًا بأنفسهم أو ينفذون عملًا على مسؤوليتهم الخاصة حتى وإن كان ضد رغبة ودون علم قيادة الجماعة التي يعملون في إطارها .

لقد قبل النقراشي الهدنة وإيقاف الحرب ضد اليهود في الوقت الذي كان فيه جهاد المصريين والعرب في فلسطين قد بدأ يؤتي ثماره ، ثم ماذا كانت نتيجة الهدنة التي عقدها النقراشي مع اليهود ؟

لقد كان من نتيجة ذلك أن التقط اليهود أنفاسهم وعوضوا خسارتهم وتزودوا بالعتاد والسلاح واستأنفوا الحرب من جديد وهم أقوى مما كانوا عليه قبل الهدنة ، لقد أرسل اللواء فؤاد صادق قائد القوات المصرية في فلسطين برقية إلى النقراشي يقول له فيها : « اكفوني شر شراتيك القاهرة وأنا كفيل بشرتوك إسرائيل » ، في إشارة واضحة لموسى شرتوك وزير حرب إسرائيل ، لقد أراد فؤاد صادق قائد الجيش المصري في فلسطين أن يقول : أن الخطر لا يأتي من إسرائيل ولكنه يأتي من القاهرة وهنا يمكنك أن تتصور كيف كان الحاكم في مصر في ذلك الوقت ، هل كان النقراشي وطنيًا وقد وصفه قائد الجيش المصري المحارب في فلسطين بأنه أخطر من شرتوك إسرائيل ؟

ولم يقف النقراشي عند هذا الحد ، بل إنه قام باعتقال المجاهدين ، لقد وجد المجاهدون أنفسهم في المعتقلات على أيدي النقراشي ، وقرر حل جماعة الإخوان وألقى بأعضائها في السجون ليحرمهم من الجهاد في فلسطين فإذا جاء من يفكر في ذلك كله ويسأل نفسه لمصلحة من يفعل النقراشي ذلك ؟

وأجاب بنفسه لا مصلحة لأحد في ذلك كله أكثر من اليهود ، ثم قرر اغتيال النقراشي بعد ذلك عقابًا له على هذه الخيانة النكراء ، ويصبح الإخوان كلهم قتلة وإرهابيين ؟!

هذا اعتراف منك بأن اغتيال النقراشي كان عملًا إرهابيًا .

أنا لا أحكم على هذا العمل بأنه إرهابي أو غير إرهابي ، أنا أقول : بأن الإخوان لم يأمروا به ولم يخططوا له ، كجماعة وكقيادة .

لم يخططوا ولم يأمروا ، ولكنهم لم يستنكروه .

لا ، بالعكس لقد أصدر حسن البنا بيانًا قال فيه : بأن من قاموا بهذا العمل « ليسوا إخوانًا ، وليسوا مسلمين » .

ولكن القاتل اعترف بأن قادته من الإخوان هم الذين أمروه بذلك .

* هل اعترف بأن حسن البنا هو الذي أمره ؟

ليس حسن البنا بالذات ، ولكن قادة المجموعة التابع لها القاتل .

* ويواصل الخضيبي كلامه قائلًا : لماذا يقولون عنا إرهابيون والذي شارك في اغتيال أمين عثمان ـ عميل الإنجليز ـ أثناء الاحتلال لم يقولوا عنه ذلك ؟ ولماذا لم يقولوا عنه ذلك ؟ ولماذا لم يقولوا على جمال عبد الناصر إنه إرهابي حين هدد بالقتل جميع من ذهب إليه ليطالبه بالاستسلام والرضوخ لطلبات إنجلترا وفرنسا

وإسرائيل أثناء العدوان الثلاثي على مصر ؟

لماذا يتهمون الإخوان بالإرهاب لمجرد أن واحدًا أو اثنين خرجوا على الجماعة وقاموا بأعمال على مسؤوليتهم الخاصة ، ثم إن هذا تاريخ انتهى وولى عهده ، ولك يكن الاغتيال جزءًا من فكر الإخوان أو راجعًا لطبيعة دعوتهم ولكنه كان راجعًا لظروف اجتماعية وسياسية كانت موجودة في مصر كما كانت موجودة في غيرها من دول العالم المختلفة .

لقد حاولتم اغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤ ثم قلتم أنها تمثيلية قام بها عبد الناصر للتخلص من الإخوان المسلمين ، بينما كان المتهمون في القضية أعضاء حقيقيين في جماعة الإخوان المسلمين .

نعم لقد كانت تمثيلية ، وقد شهد بذلك محمد نجيب وعبد اللطيف البغدادي وحسن التهامي وكمال الدين حسين .

ولكن كل هؤلاء خصوم لعبد الناصر وأصحاب مصلحة في تشويه صورته .

إذن دعنا نناقش المسألة بالعقل ، هل من المعقول أن نكلف عضوًا من القاهرة لاغتيال عبد الناصر في الإسكندرية ، لماذا لم نكلف عضوًا من الجماعة بالإسكندرية ، على الأقل لأنه يعرف الشوارع والأماكن أكثر من أبناء القاهرة ثم هل من المعقول أن نرسل واحدًا بمفرده ليقوم بعملية كبيرة كهذه ؟

* وهل هناك مسدس واحد يطلقه عشرة أفراد بيد واحدة ؟

إذن ارجع إلى تسجيلات القضية عقب الحادث مباشرة ، لقد قيل أن محمود عبد اللطيف المتهم بالاغتيال ضبط ومعه مسدس براوننج ٦م ، وحينما وجدوا أن المسدس بهذا الطراز لا يصيب من المسافة التي أطلق منها ، جاء الخديوي أدم بعدها بأسبوع وقال : أنه وجد مسدسًا « باربيللو » كبيرًا في مكان الحادث فوضعه في جيبه ،

وحينما ضغط عليه أخوه ليسلمه ، فوافق على تسليمه ، فلم يجد مسئولًا في الإسكندرية كلها ليسلمه المسدس فقرر الذهاب إلى القاهرة ولكن كيف جاء إلى القاهرة ، جاء سيرًا على الأقدام ليجد جمال عبد الناصر في انتظاره على مدخل الباب ليسلمه له شخصيًا ، هل هذا معقول ؟ هل هذا كلام يصدقه عقل ؟

هذا كلام الصحف وليس كلام التحقيقات الرسمية .

* من أين جاء الخديوي آدم بالمسدس « الباربيللو » ، وكيف وجد جمال عبد الناصر في انتظاره على باب مجلس قيادة الثورة ليعطيه مائة جنيه مكافأة له ، وأين الخديوي آدم حتى الآن وإلى أين ذهب ؟

* لماذا لا تبحثون عنه أنتم ، فلديه دليل براءتكم كما تقولون ؟

* وماذا نعرف نحن عنه ؟ ومن هذه الشخصية ، ومن أين جاء ؟ وهل هو حي حتى الآن ؟

* ثم دعني أسألك ، من الذي يجلس في الصفوف الأولى في أي مكان يخطب فيه رئيس الجمهورية ؟

كبار المدعوين والمسئولين بطبيعة الحال .

* إذن كيف جاء محمود عبد اللطيف ليجلس في الصفوف الأولى ؟ ومن الذي سمح له بالجلوس في هذا المكان ؟

بالتأكيد لقد تسلل دون علم الحرس أو المسئولين ، المسألة لا تحتاج إلى تفكير .

لقد كان الإخوان يجلسون في الصفوف الأولى قبل وصول جمال عبد الناصر ثم أخلى السرادق من الإخوان حتى لا يهتفوا ضده أثناء الخطاب ، إذن من الذي سمح لمحمود عبد اللطيف بالبقاء في مقعده في الصفوف الأولى بينما لم يسمح لبقية

الإخوان وقد جاءوا بأعضاء هيئة التحرير ليجلسوا في الصفوف الأولى بدلًا من الإخوان ليهتفوا لجمال عبد الناصر .

* لماذا لا تقول بأن محمود عبد اللطيف تسلل وسط أعضاء هيئة التحرير وجلس معهم في الصفوف الأولى ؟

لا ، لأن الذي جاء به إلى الصفوف الأولى هو أحمد أنور قائد البوليس الحربي ليقوم بدوره المرسوم في التمثيلية .

* إذن ما هو الهدف من هذه التمثيلية ؟

الهدف هو التخلص من الإخوان المسلمين ، وكانت التمثيلية معدة أصلًا لاغتيال محمد نجيب ليقال أن الإخوان اغتالوه فيتم التخلص من الاثنين معًا بضربة واحدة ، الإخوان ومحمد نجيب بطلقة واحدة ، ولكن محمد نجيب ـ حسب روايته ـ شعر بما يدبره له جمال عبد الناصر فتظاهر بالمرض حتى لا يذهب إلى مكان الاحتفال ، فذهب عبد الناصر بدلًا منه .

* إذا كان ذلك صحيحًا فإنه دليل على أن المسألة لم تكن تمثيلية ، فكيف يطلب عبد الناصر من محمود عبد اللطيف أن يغتال محمد نجيب فيقوم باغتياله هو ؟ أم أن محمود عبد اللطيف كان لا يستطيع التفريق بين عبد الناصر ونجيب ؟

* لنفرض أنهم اتفقوا مع عبد اللطيف لاغتيال محمد نجيب أو جمال عبد الناصر ، فما مسئوليتنا نحن ؟ وما شأننا نحن في هذا كله ؟

* لقد سألتني أنت عن خديوي آدم ، دعني أسألك أنا عن محمود عبد اللطيف ألم يكن عضوًا في الإخوان المسلمين وفي التنظيم السري ؟ ألم يكن هناك تنظيم سري للإخوان تحت قيادة يوسف طلعت ؟ ولماذا هذا التنظيم ولماذا كان سريًا ؟ وهل

هناك تمثيلية تنتهي بالجد وتنقلب إلى حقيقة ؟

إن التاريخ يعلمنا أن الشخص الذي يُستخدم ، يستخدم تحت إغراءات وأحيانًا يستخدم تحت تأثير نوع من العقاقير وهذا أمر معروف ، وأن هذا الشخص يمني بالإغراءات الكثيرة ، ولكن التاريخ يعلمنا أن هذا الشخص يغدر به بعد ذلك ويقتل غدرًا ، ولذلك قيل أن الهنداوي دوير سأل عن جمال عبد الناصر وهم يقودونه إلى المشنقة ، وقال : إننا لم نتفق على ذلك ، ثم أغمي عليه .

ولكن الذي أجري المحاكمة كان جمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعي والأخيران معروفان بميولها الإخوانية وعلاقتها الجيدة بالإخوان المسلمين ولم يكن جمال عبد الناصر هو الذي رأس المحكمة أو أصدر أحكامها ، بل إنه خفف العقوبة من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة على الكثيرين من قيادات الإخوان ، وقد احتج جمال سالم على ذلك وطالب عبد الناصر بالتصديق على حكم المحكمة دون تعديل ودون رأفة .

* من قال : أن السادات والشافعي من الإخوان المسلمين ؟

لقد قال السادات ذلك في أكثر من مكان ولم يرد عليه أحد منكم ، أما حسين الشافعي فكان ولا يزال معروفًا عنه الزهد والتقوى ، وهو أقرب إلى الإخوان من أي اتجاه آخر ، وبالتأكيد كان سيحتج لو أنه رأى ظلمًا يقع على الإخوان .

إنني أقول ذلك ، وإذا أردت أن تصدق فصدق ، وإذا لم تصدقني فليس لدي ما أقوله لك لتصدقني ، لقد قلت لك وقلت للناس جميعًا ما عندنا فإذا أردت التصديق فصدق ، وإذا لم ترد فأنت حر .

أنور السادات لم يكن من الإخوان المسلمين ، بل كان عضوًا في الحرس الحديدي التابع للملك ، وحسن الشافعي رجل « مستشيخ » ولكنه لم يكن من الإخوان ،

وهل من الإسلام أن تكون خصمًا وحكمًا ، لقد كان حسين الشافعي خصمًا وأنور السادات وجمال سالم كانا خصمين فكيف يقبلان بأن يكونا حكمين .

* هناك فرق ، لقد جرت محاكمة علنية ، ولم ينفذ الإعدام إلا بعد محاكمة حسب الأصول المتبعة في مثل هذه الظروف .

لقد كانت محاكمة أجراها البوليس الحربي ، وأنا أقول إن الإخوان لو أرادوا حقيقة اغتيال جمال عبد الناصر لما أرسلوا واحدًا بمفرده دون رديف له أو مساعد يساعده من قريب أو بعيد ، هذا مناف لكل منطق وعقل ، ولو عدت لملف اغتيال النقراشي ، لوجدت ترتيبات وإجراءات أعدت بإحكام ، وهناك فرق بين السماء والأرض ، بين ما جري في حادث اغتيال النقراشي وبين ما جرى في هذه التمثيلية الهزلية ، ورغم كل إجراءات التعذيب التي قام بها البوليس الحربي انتهى الأمر إلى أن قيادة الجهاز السري يوسف طلعت لم يكن له علم بهذا الموضوع وكذلك إبراهيم الطيب الذي كان مسؤولًا عن القاهرة ، بل كان معلومًا لديهم جميعًا أن المرشد العام حسن الهضيبي قال لهم جميعًا : « أنا بريء من دم جمال عبد الناصر » ، وأمرهم ألا يمد أحد منهم يده على جمال عبد الناصر .

إذن الجماعة ـ كقيادة ـ بريئة من هذا الحادث ، وإذا افترضنا جدلًا وهو غير وارد ـ أن تلك المحاولة كانت حقيقية ، فهي جزء ، وعمل فردي ثم لا تنس أن عبد الناصر قرر حل الجماعة قبل هذا الحادث بعدة شهور وألقى القبض على أعضائها وأدخلهم المعتقلات .

تعديل الأحكام :

* هذا دليل آخر على أنها لم تكن تمثيلية ، فأنت تقول بأن عبد الناصر قد قام بهذه التمثيلية ليجد المبرر الذي يتخلص به من الإخوان المسلمين فكيف ذلك وقد

تخلص منهم بالفعل كما تقول وأودعهم المعتقلات والسجون ، ثم إذا كان ذلك صحيحًا فلماذا خفف الأحكام على معظمهم واكتفى بالسجن دون الإعدام ، على غير رغبة هيئة المحكمة وبقية زملائه بمجلس قيادة الثورة .

عبد الناصر لم يخفف ولكن يعدل الأحكام ، الوحيد الذي عدل الحكم عليه هو الوالد ﷺ حسن الهضيبي ، المرشد العام للإخوان المسلمين في ذلك الوقت ، وقد خفف الحكم من الإعدام إلى السجن ، كذلك خفف الحكم على صلاح شادي ﷺ لأنه كان قد أشيع أنه مات واستدعى أهله ليتسلموا الجثة وحينما تأكد لهم أنه حي خفف الحكم عليه من الإعدام إلى السجن .

والمسألة التي لا تقبل الخلاف أن كل من أعدم لم يكن له شأن بهذا الحادث ، بل وكان وضد هذا الحادث ، لا الشيخ فرغلي أو عبد القادر عودة أو يوسف طلعت ولا إبراهيم الطيب ، لم يكن لأحد من هؤلاء أي شأن بحادث اغتيال جمال عبد الناصر لم يكن هناك سوى محمود عبد اللطيف ، وهنداوي دوير ، هما فقط اللذان قيل أنهما قاما بالمحاولة على مسئوليتهما الذاتية ، ووقف الأمر رغم التعذيب والتنكيل عند هذا الحد ولم يتجاوزه إلى غيرهما .

فإذا افترضنا أن ذلك حدث ، فإن الجماعة غير مسئولة عنه ، بل كانت تقف ضده ورغم التعذيب الذي وقع عليها وعلى أعضائها ، تتحدث معي الآن وكأنك تدافع عن التعذيب والتنكيل .

* إنني لا أدافع عن التعذيب أو التنكيل وأستنكره تحت أي ظرف من الظروف ولكن يجب عليكم أنتم أيضًا أن تستنكروا الحوار بالمسدس والجنزير بدلًا من التي هي أحسن .

أين المستندات ؟

بدلًا من أن تقول لي ذلك اذهب إلى من أجروا المحاكمة وقل لهم : حرام عليكم ، ليس من الشرع والدين أن تكونوا خصومًا وحكامًا في نفس الوقت ، وليس من الشرع أو الدين إزهاق الروح التي حرم الله .

* ولكنها كانت محاكمات علنية ، فلماذا لم يدافعوا عن أنفسهم أمام الناس ؟

وهل كانت المحاكمات مذاعة على الهواء ، وهل تعتقد أنهم يسمحون بنشر ما يسيء إليهم ويبرئ المتهمين ، لقد اختاروا ما يسيء إلى المتهمين ويعطي الحق لهم في الإعدام والتعذيب ، هذا هو ما نشر أما ما لم ينشر فهو الحقيقة التي أرادوا حجبها عن الناس ، أولى بك أن تدين هذا .

* نحن ندين هذا فعلًا . ولكننا يجب أن ندين الاغتيال أولًا ، القتل غيلة والطعن في الظهر ليس من شيم المسلمين ، الاغتيال أقوى من التعذيب .

لا التعذيب أقوى وأفظع ألف مرة من الاغتيال لأنك تغتال بعض الأشخاص ولكنك تعذب عشرات الألوف ، وفي يوم واحد قتلوا ٢٧ شخصًا في ليمان طرة .

* لماذا يلجأ أهلهم للقضاء طلبًا للتعويض أو التماسًا للبراءة ؟

* متى ؟ الآن ؟ وماذا يفيد ذلك ؟

* قضايا التعذيب لا تسقط بالتقادم حسب نص القانون فلماذا لا يلجأون إلى القضاء ؟

* أين الأوراق ؟ أين المستندات ؟ إنك لا تستطيع أن تأتي بورقة تثبت أنهم كانوا في السجن . لقد مزق صلاح الدسوقي أوراق القضية وانتهت بهذا .

وماذا بعد ؟

ماذا لو أن موقف الهضيبي الأب وهو في مواجهة عبد الناصر كان بنفس الدرجة من المرونة التي جاءت عليها إجابات الهضيبي الابن على أسئلتي ؟

ماذا لو قال الهضيبي الأب لنفسه إن الخلاف مع عبد الناصر هو خلاف في التفاصيل والتفاسير وليس خلافًا حول أسس وأصول ؟

وإن الاختلاف في التفاصيل أمر وارد ، كما قال الهضيبي الابن ، أم ترى أن الخلاف بين الهضيبي الأب وعبد الناصر كان خلافًا حول الأصل ؟!

هل كان الخلاف مع عبد الناصر حول سياسته الاشتراكية خلافًا في الأصل أو الفرع ؟

وهل كان الخلاف مع عبد الناصر حول اتفاقية الجلاء مع الإنجليز خلافًا في الأصل أو الفرع ؟

وهل كان الخلاف مع عبد الناصر حول قوانين الإصلاح الزراعي خلافًا في الأصل أو خلافًا في الفرع ؟

وهل كان الخلاف مع عبد الناصر حول تنظيم النسل خلافًا في الأصل أو خلافًا في الفرع ؟

وهل كان الخلاف مع عبد الناصر حول قرارات التأميم خلافًا في الأصل أو خلافًا في الفرع ؟

نقول : بأنها كانت كلها خلافات حول « الفرع » ولم تكن خلافًا حول أصول

وثوابت ، وإلا ماذا تعني الشريعة الإسلامية ، لو لم تكن تهدف إلى العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتحقيق الحرية للوطن والمواطن ؟

ألم يكن عبد الناصر يسعى إلى تحقيق المصلحة وحيثما توجد المصلحة فثم شرع الله كما جاء في إجماع الفقهاء .

وهل كان عبد الناصر في سعيه لتحقيق تلك المصلحة يصطدم « بنص » شرعي من القرآن أو السنة ؟

ماذا لو قال الهضيبي الأب كما قال الهضيبي الابن : « إن هناك سلطة تقديرية لولي الأمر تقتضي التفكير والتدبير فهو ليس قطارًا لا يحيد عن قضبانه وإلا سقط بركابه ، هذا جمود يتنافى مع الشريعة الإسلامية السمحة » !

لماذا طلب الهضيبي الأب من عبد الناصر أن يكون قطارًا لا يحيد عن قضبانه ؟ وهل كان يريد القطار أن يسقط بركابه ؟! ولماذا تكون الشريعة السمحة إلا مع عبد الناصر ؟!

نقول : إنه لو كان للهضيبي الأب قدر ـ ولو ضئيل ـ من مرونة الهضيبي الابن « وهو في مواجهة عبد الناصر لما سقط القطار بركابه من الجميع !

أما إن ما حدث قد حدث فلابد للفريقين ـ إخوانًا وناصرين ـ من مراجعة شاملة كاملة لمعالجة أسباب الحادث الأليم الذي راح ضحيته عدد غير قليل من الأبرياء ، ومعرفة أين كان الخلل ، في القطار أم كان في القضبان ؟!

سليمان الحكيم